الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان-
الملحقة الجامعية –مغنية-
قسم اللغة العربية وآدابها

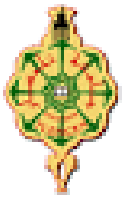

مذكّرة لنيل شهادة الماستر
تخصّص: دراسات لغوية

مُصْطَلَحُ التَّعْلِيقِ فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ القَدِيمِ
ـــ عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيّ أُنْمُوذَجًا ـــ

إعداد الطالب: **سفيان عيساوية**
إشراف الأستاذ: **د/ أمين مصرنّي**

لجنة المناقشة:

د/ نورية بن عدّي	أستاذ محاضر (ب)	رئيسًا
د/ أمين مصرنّي	أستاذ محاضر (أ)	مشرفًا ومقرّرًا
د/ وهيبة وهيب	أستاذ محاضر (ب)	مناقشًا

السنة الجامعيّة: 1436هـ/1437هـ الموافق لـ 2015م/2016م

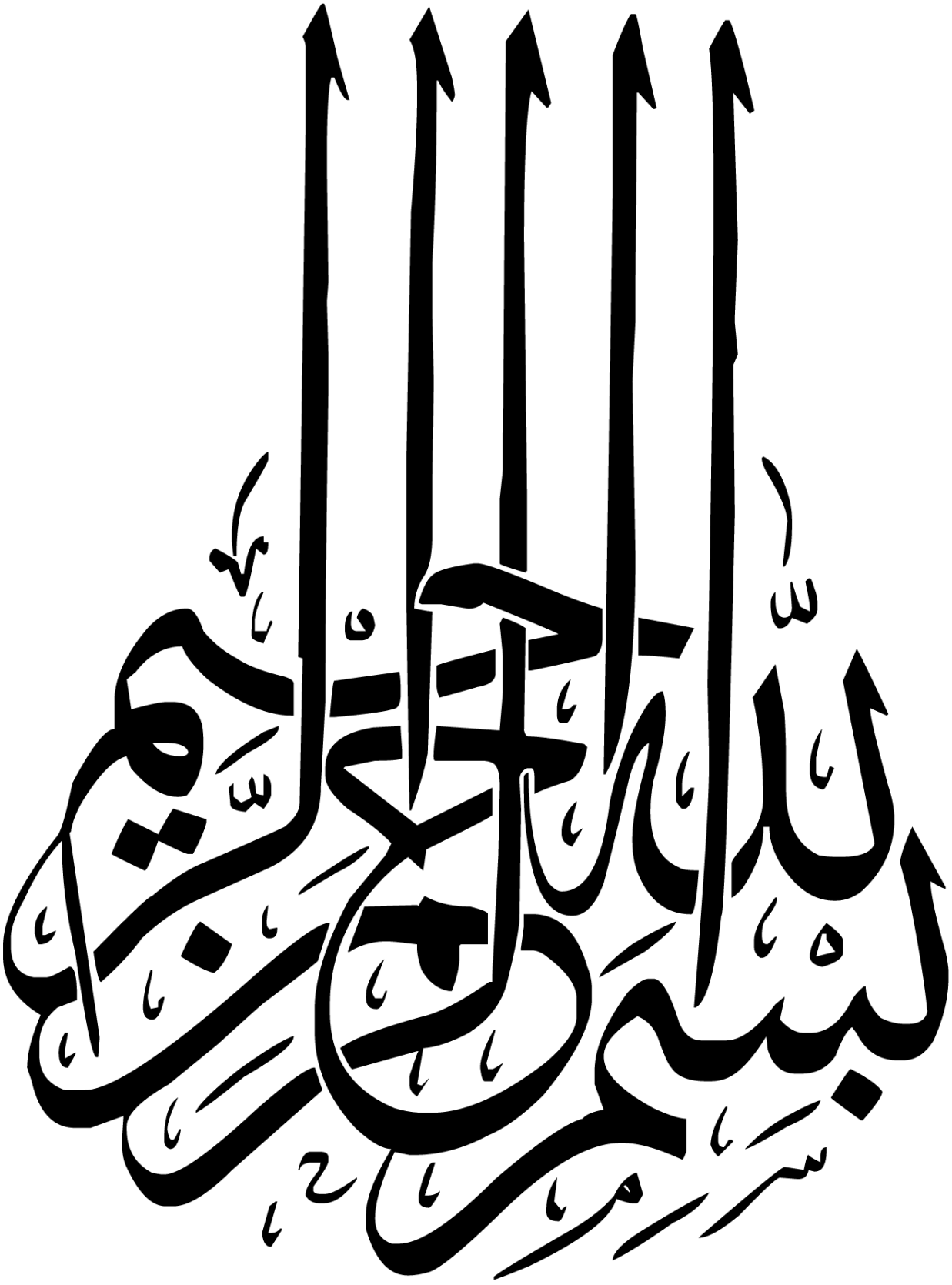
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان
لأستاذي الفاضل الدكتور " أمين مصّرني "
لقبوله الإشراف على هذا العمل وتتبّعه إيّاه بكلّ
حرص وتفانٍ,
ولا يفوتني في هذا المقام الكريم أن أشكر
الأستاذ العلاّمة "محمّد محيي الدين " أطال الله
في عمره.

والشكر موصول للأستاذتين الفاضلتين؛
الدكتورة "نوريّة بن عدّي" والدكتورة "وهيبة
وهيب" لقبولهما مناقشة هذه المذكّرة.

إهداء

إلى من قال فيهما جلّ جلاله :

﴿ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

أبي العزيز لك احترامي.

أميّ لك طاعتي.

وإلى إخوتي الذين شدّ الله بهم أزري.

و إلى كلّ من تمنّى ليَ الخير في السرّ والعلن.

المقدّمة

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على أشرف المرسلين، سيّدنا مُحَمَّد صلّى الله عليه وسلّم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

إنّ المتأمّل في النظام النحوي يجده قائما على فكرة مركزية هي "التعليق" فهذا المصطلح هو الفكرة المحورية في النحو العربي، فمحاولات عبد القاهر الجرجاني في تفسير السياق اللّغوي وعلاقاته وما بُني عليه من تعليقٍ وتوخٍ لمعاني النحو أعطاه بعدا دلاليا أوسع، فأصبح يهتم بترتيب معاني الألفاظ في نفس المتكلم قبل أن يرتّبها في النطق.

ولعلّ أشهر ما ألّف في مصطلح التعليق جاء من خلال نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني في كتابه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، وما ميّزه عن غيره أنّه لم يقف عند حدود التنظير إنما تعدّاها إلى إرساء دعائم لنظريته، واستمدّ منها مفهوم التعليق وطعّمه بتوخّي معاني النحو.

وقد اخترت أن يكون عنوان بحثي هذا: "مصطلح التعليق في الدرس اللغوي القديم، عبد القاهر الجرجاني أنموذجا".

واختياري لهذا الموضوع لم يكن عفويا، بل يعود للأسباب الآتية:

الضرورة العلمية الملحّة على تحديد وضبط المصطلحات وإعطائها نوعا من الدّقة والشمول، فأردت أن أضبط مصطلح التعليق وتحديده بدقّة.

الإعجاب بنظرية النظم للجرجاني، والعمل على نشرها بهدف الاستفادة منها والأمل في تطبيقها.

الإسهام في تطوير الدرس اللغوي: النحوي والبلاغي وذلك بالجمع بينهما من خلال بعض الظواهر اللغوية كالتعليق، ومن ثمّ تخليص النّحو من النظرة المجرّدة والقواعد الجافة.

فهذه الأسباب مجتمعة جعلتني أختار هذا الموضوع دون غيره، في محاولة للإجابة عن الإشكاليات الآتية:

ما هي أسباب تداخل المصطلحات في الدرس اللغوي ؟ وما هي أهمّ الآثار الناتجة عن هذا التداخل ؟ وما هي أهمّ الحلول المقترحة لهذا التداخل المصطلحاتي ؟

ما هو مصطلح التعليق ؟ وما هي جذوره اللغوية ؟ وما الفرق بين التعليق عند النحويين والبلاغيين ؟

ما مفهوم النظم عند الجرجاني ؟ وما هي أهمّ الأسس التي وضعها لنظريته ؟ وماذا نقصد بثنائية النظم والنحو عند الجرجاني ؟

ما هو التعليق من خلال هذه النظرية ؟ وما هي أهمّ عناصره ومكوناته عند الجرجاني ؟

وللإجابة عن كلّ هذه التساؤلات تطلب الأمر إتباع الخطّة المكوّنة من مدخل وفصلين اثنين متبوعين بخاتمة.

فأمّا المدخل: فقد ركّزت فيه على علم الوضع وعلاقته بعلم المصطلح وعلاقتهما بالتفكير في الدرس اللغوي القديم.

ثم أتبعته بالفصل الأوّل: الذي يمثّل الجانب النظري للبحث حيث قسّمته إلى مبحثين اثنين الأول منهما عنونته بـ: "التعليق وأبعاده في الدرس اللغوي"، حاولت من خلاله ضبط المصطلح وتداخله في الدرس اللغوي، وحصر أهمّ النتائج المترتبة عن هذا التداخل في المصطلحات، أمّا الثاني فقد عنونته بـ: "مصطلح التعليق بين النحو والبلاغة"، تناولت من خلاله الجذور اللغوية لهذا المصطلح ووقفت على إبراز مفهوم التعليق عند النحويين والبلاغيين.

ويليه الفصل الثاني: الذي يمثّل الجانب التطبيقي للبحث موسوم بـ: "التعليق من خلال نظرية النظم" وقسّمته على مبحثين اثنين:

الأوّل قد خصّصته للحديث عن مفهوم النظم، الذي يمثّل زبدة الفكر اللغوي عند الجرجاني، وأهمّ الأسس التي وضعها لنظريته وما يربط العلاقات النحوية بالنظم.

و الثاني: حاولت تطبيق التعليق من خلال هذه النظرية وأهمّ العناصر التي جاءت من خلالها.

ثم ختمت بحثي بمجموعة من النتائج جمعتها في الخاتمة.

وقد استدعى البحث الاعتماد على المنهج الوصفي وخصوصا في الفصل النظري عند ضبط مصطلح التعليق وتداخله في الدرس اللغوي، أمّا الفصل التطبيقي فاعتمدت على المنهج التحليلي وفي بعض الأحيان الوصفي عند عرض آراء الجرجاني من خلال نظريته.

ولم يكن البحث ليصل إلى ما وصل إليه من نتائج لولا استناده إلى جملة من المصادر والمراجع القيّمة والتي أذكر من جملتها: "دلائل الإعجاز"،و"أسرار البلاغة" للجرجاني، و"الكتاب "لسيبويه، و"المقتضب" للمبرد،و"الخصائص" لابن جني،و"الحيوان" و "البيان والتبيين" للجاحظ، ومصنّف إبراهيم مصطفى الموسوم "إحياء النحو"، وكتاب "نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية" لمصطفى حميدة ،وبما أنّ جزءا من الدراسة نقدية تحليلية فقد أعانني في تحقيق الغاية مؤلف "أحمد مطلوب" الموسوم بـ "عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده" وكتاب "النظم العربي بين النظرية والتطبيق" لعبد العزيز عرفة، وغيرها من المؤلفات التي لها صلة وثيقة بما عالجته من موضوعات وما وصلت إليه من دقة وشمول.

وفي الأخير لا يمكنني أن أدّعي أنّ بحثي هذا بلغ درجة الكمال ولكن حسبي لم أدّخر جهدا في الوصول إلى أحسن صورة، ولا يفوتني هنا أن أتوجّه بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور "مصّري أمين" على ما أسداه إليّ من نصائح وتوجيهات كما أشكر كلاّ من الأستاذة الدكتورة "نورية بن عدّي" والدكتورة "وهيبة وهيب" اللتين لم تبخلا عليّ بالتشجيع والتوجيهات الثمينة، فإن أخفقت فمن نفسي، وإن وفّقت فمن الله أحمده حمدا كثيرا.

المدخـــل :

علم الوضع وأثره في الدرس اللغوي القديم

المدخل: علم الوضع وأثره في الدرس اللغويّ القديم

علم الوضع هو أحد علوم اللغة العربية عند اللّغويين القدامى، المهتم بدلالات الألفاظ والتراكيب الوضعية، وفلسفة وضعها لإدراك التباين الملحوظ عند الواضع للقوالب اللفظية والوظائف المسندة إليها في الكلام الإنساني، من خلال بيان أصل وضعها والهدف المراعى أثناء عملية الوضع، والانحراف عن الوضع عند المستعملين لتلك البنيات اللغوية، وأثر تلك الدلالات الوضعية وغير الوضعية على تنوع القوالب اللغوية المعبر بها في الكلام. لقد أثّر هذا العلم على التنظير الصرفي والنحوي والبلاغي كما ظهر في مؤلفات القدامى، كابن السراج في "الأصول"، وابن جني في "الخصائص"، و عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، الذي كانت له وقفة طويلة؛ لأنه تناول فكرة الوضع التركيبية؛ وهو يميز بين مختلف التراكيب الكلامية؛ لمعرفة وظائفها وسر تنوعها وتعددها[1].

علم الوضع وعلم المصطلح:

قد يشتبه على البعض التفرقة بين هذين العلمين نتيجة تداخل بعض الألفاظ العلمية في مباحثهما النظرية والتطبيقية [2]، فنرى علماء الوضع يقولون: إن الوضع تخصيص اللفظ بالمعنى، ليدل عليه بنفسه أو بالقرينة، بحيث متى أطلق اللفظ فهم منه المعنى، وهذا التعريف لعلم الوضع يقترب اقترابا شديدا من علم المصطلح، الذي هو: ربط لفظ منقول من اللغة دال على معنى أصلا إلى الدلالة على معنى مستحدث جديد، بحيث متى أطلق اللفظ المنقول لا يتسرّب إلى الذهن معناه الأصلي، وإنما يفهم منه معناه الجديد بعد العلم بالوضع أي بالنقل، فمتى أطلق لفظ مصطلح من المصطلحات فهم منه معناه العلمي [3]، فظنّ بعضهم نتيجة عدم نشر هذا العلم وتدريسه كسائر العلوم اللغوية – بل هو في الحقيقة أصلها، والمتحكم في تبويباتها ومباحثها، وسائر أحكامها وقوانينها التي تبيّن الأصل الوضعي والطبيعة الإستعمالية المرتبطة بأصلها– فاعتقدوا أن "علم الوضع" عند

[1]– ينظر علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما وحديثا، محمد قنون الراشدي، مج 08 ، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 15، العراق، 2014، ص01.

[2]– علم الوضع، المقدمة، عبد الرزاق أحمد الحربي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، العراق،د ط ، 2006.

[3]– في المصطلح الإسلامي، إبراهيم أسمراني، دار الحداثة، لبنان، ط 01، 1990، ص8-9.

القدماء هو "علم المصطلح" عند المعاصرين، وهذا من تخصيص العام بأحد مباحثه ،أو من استعمال الكلي في أحد جزئياته، لأن العلاقة بين "علم الوضع" و"علم المصطلح" هي علاقة عموم وخصوص مطلق، يمثّل "علم الوضع" جهة العموم في المعادلة ويمثّل "علم المصطلح" جهة الخصوص فيها، ففي علم المصطلح يكون موضوع الدرس منحصرا ببيان كيفية وضع لفظ، ونقله من معناه الأصلي بطرق التعريب والاشتقاق والنحت والتوليد، للدلالة على معنى مستحدث جديد، وهذا النقل والوضع مختص بأهل العلم وخاصّته، أي نقل أهل العرف الخاصّ لفظا من معناه اللغويّ الموضوع له أصالة إلى معنى آخر جديد، فمثلا مصطلحات النحو والبلاغة، والفصاحة، وغيرها فهي ألفاظ لغوية لها معان أصلية، وضعها لها واضع لغة العرب، ثم يأتي البلاغيون والنحاة، فيخرجون اللفظ اللغوي عن قصد من دلالته الأصلية ويضيفون إليه معاني يسكبونها على دلالته الأصلية، في حين أنّ علم الوضع لا يدرس هذه الجزئية من جزئيات الوضع اللغوية، بل هو يدرس كل ألفاظ اللغة باعتبار أنها رموز صوتية تحمل معنى [1].

علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما:

إن فكرة الوضع بدأت عند اللغويين منذ القدم، نتيجة ملاحظاتهم انتظام الظاهرة اللغوية، حيث وجدوا اللغة المجموعة متمتعة بصفة "الاطراد" الملازمة لاستعمالات المتكلمين، مما جعلهم يعتقدون أنّ هذه اللّغة بمكوناتها، وطرائق استعمالاتها قائمة على أن هناك واضعا لها.

وأوّل ما يستوقفنا كتاب الأصول لابن السراج (ت 316 هـ)، الذي تحدث عن علم الوضع من خلال تقسيمه للعلل النحوية وأنواعها فقال: "أنّ هناك ضربا آخر يسمى علّة العلة...وهذا لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلّمت العرب وإنما نستخرج من حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات" [2].

يبدو واضحا من خلال قول ابن السراج أنّ هناك أصولا قامت في أذهان الناطقين، كانوا يراعونها في معرض حديثهم، وقد يخرجون عنها لغايات تعبيرية، ومن دون معرفة تلك الأصول، لا

---

[1]– ينظر علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما وحديثا، محمد قنون الراشدي، ص03.

[2]– الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 03، 1988، ص37.

يمكن تحديد النظام الذي يقوم عليه البناء اللغوي، لأن كل ظاهرة اجتماعية ومنها اللغة تسلك سلوكا معينا [1].

أمّا ابن جني (ت 392 هـ)، فقد عرض من خلال كتابه الخصائص فكرة علم الوضع اللغوية بدقة وعمق في الأبعاد، وبيّن عبقرية الواضع وكمال حكمته، فهو يقلّل مثلا أسباب كثرة حدوث التعريفات في الأبنية الثلاثة دون غيرها في قوله: "اعلم أن واضع اللغة كما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين لصورة وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنه لابد من رفضه ما شنع تأليفه منها، نحو هع وقج وكق فنفاه عن نفسه ولم يمرره بشيء من لفظه وعلم أيضا أن ما طال وأملّ بكثرة حروفه ،لا يمكن فيه من التّصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي[2].

فقد استحوذت فكرة الوضع على تعليل اختيارات المتكلمين، وأسباب نطقهم بطريقة دون غيرها، وإنشاء اشتقاقات من أبنية دون غيرها ،مما يدل على وجود نظام قائم في أذهان الناطقين يراعونه عند حديثهم، ولا يخرجون عنه لمعرفتهم المسبقة به، وبأن ذلك الخروج يحرمهم من نعمة الوضوح، ويوقعهم في الالتباس والغموض.

ويمكن القول: إن عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) هو واضع "علم الوضع" بمعناه الحقيقي، عندما كشف النقاب عن فكرة التعليق، ودور النحو وقوانينه في الإيصال لها، فهو يؤمن بأن التراكيب يكمن خلفها قوانين عقلية، حددت العلاقات التركيبية والروابط التي يحصل بمراعاتها جمل نحوية صحيحة، ومن دون توخي تلك القوانين التي كشف قانون النحو عنها، لا يمكن إنشاء سلسلة كلامية صحيحة، يقول عبد القاهر الجرجاني في هذا الصدد:" ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفردا ومجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل، أن يتفكّر متفكّر في معنى (فعل)، من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكّر في (اسم) من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ما شاكل

(1)– اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط 04، 2000، ص171.

(2)– الخصائص، ابن جني، ج 01، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط 01 ، 1989، ص65.

ذلك،...واعلم أني لست أقول: إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكني أقول: أنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيه"[(1)].

فكلامه يدل على أن هناك تفكيرا يسبق الكلام الفعلي، يحدث فيه ترتيب دقيق للمعاني وفق قوانين النحو، وكيفية تعليق الألفاظ بعضها ببعض، فعلم النحو تكفّل بالكشف عن قوانين التراكيب السليمة المرتبطة بالعقل وما يحدث فيه قبل عملية الكلام، وهذا ما جاء به جاكبسون حينما قال: انه إذا تخطّت الجملة القواعد النحوية، فإنها تتحوّل إلى كلمات متجاورة [(2)] لعدم اعتمادها قوانين النحو المنبثقة من مراعاة قواعد الوضع للسلسلة الكلامية، ويبرهن عبد القاهر على ذلك بقوله: "وان أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد إلى أي كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعْها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فقل في: (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل): من نبك قفا حبيب ذكرى منزل، ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟ والسرّ في ذلك لأن المتكلم لم يراع قواعد الوضع التركيبية، التي عني النحو بقواعده بالكشف عنها، تخلصا من مثل هذا التركيب غير المعروف والمألوف نظمه في العربية؛ لعدم طواعيته لنظام التشكيل العربي للجمل، وعدم منطقيته من خلال دخول الحرف على الفعل، وإضافة الفعل للاسم...ذلك التشكيل الذي لا يرتضيه المنطق العقلي، المتمثّل باستعمال الأداة (حرف الجر) عنصرا غير رابط بين حدث واسم، أو بإضافة الفعل إلى الاسم، مع أن الفعل يشكّل مع الاسم علاقة إسنادية تامة، والإضافة تشكّل علاقة إسنادية ناقصة، وفي ذلك خروج عن أصل وضع الألفاظ والتراكيب، لأن النحو كما عرّفه السكاكي (ت 626 هـ) وفهمه، هو: "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا" [(3)].

إن وضع التراكيب يختلف عن وضع المفردات من الألفاظ إزاء معانيها، ففي الوضع الافرادي يكون الوضع شخصيا، أي يعمد إلى كل لفظة على حدة لتوضع إزاء معنى خاص بها، أما الوضع التركيبي فهو وضع نوعي [(4)]، أي أن هناك قانونا كليا، يقوم في ذهن المتكلم كليا، يحدد العلاقات بين

[(1)]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، ط 05 ، 2004 ، ص410.

[(2)]- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، مصر، ط 01، 2005، ص11.

[(3)]- مفتاح العلوم، أبو يعقوب بن علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 02 ، 2000، ص33.

[(4)]- شرح الرضي على الكافية، منشورات جامعة قار يونس، ط 02، ليبيا ، 1996، ص09.

المفردات المشكّلة للتركيب، فتركيب الفاعلية يتكون من علاقة بين مفردين: حدث + اسم، بغض النظر عن لفظ مخصوص لكليهما، فكل لفظ دال على الحدث واسم صالح لأن يكون محدثا يكوّن ذلك التركيب ويشكّله، ولذا يكون القياس في الوضع النوعي سائغا، لكن هذا القياس محدد بعلاقات تسوغ صفة القياسية أحيانا، وتمنع منها أحيانا أخرى، ولذا كان الخروج عن الإسناد الحقيقي للتركيب السالف إلى إسناد مجازي عقلي مثل: بنى الحاكم القرية، محددا بعلاقة تسوغ ارتباط وتعلّق الحدث بالاسم، فهذا الحدث المرتبط بالاسم، يختلف عن الحدث في قولنا: كتب مُحَمَّد واجبه، لأن الكتابة وقعت من مُحَمَّد مباشرة، بخلاف البناء الذي لم يقع من قبل الحاكم، فهذا التركيب خروج عن أصل تركيب الفاعلية المعنية بالارتباط بين الحدث والمحدث على سبيل المباشرة الحقيقية، لكن هذا الخروج سائغ لوجود علاقة تجعل الخروج والانحراف سائغا؛ لوجود رابطة خفية بين التركيب الخارج والتركيب الأصلي للفاعلية الحقيقية، وهذه الرابطة الخفية التي سميت بعلاقة السببية هي أيضا موضوعة بالوضع النوعي؛ لاستحالة تحديد جميع صور الانحراف عن التركيب الأصلي للفاعلية، فالوضع النوعي للتراكيب الذي يكشف عنه علم النحو بقوانينه وقواعده، يمثل عنصر الثراء لها، والحارس الأمين للعربية في نفس الوقت من خلال تجويز القياس عليها، وتحديد صور الخروج والانحراف عن الأصل الوضعي للتراكيب فيها [1].

ويحاول عبد القاهر أن يربط بين الأنظمة الإسنادية للصورة اللفظية المنطوقة، والمعنى المراد منها من خلال النظام العقلي، الذي كان يتحكّم بعملية الوضع اللغوية، تلك العمليات التي تجيز تلك الأنظمة الإسنادية دون غيرها عند التعبير، كقوله عند دراسة التغاير وأسبابه بين جملتي الشرط والجزاء: "وهكذا يكون الأمر أبدا كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان، ومن أجل ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد إذا أتي به مطلقا في الشرط، ومعدّى إلى شيء في الجزاء، كقوله تعالى: ﴿**إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ**﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ**﴾[3]، مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سببا والجزاء مسبّبا، وأنه محال أن

---

[1]- ينظر علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما وحديثا، محمد قنون الراشدي، ص09-10.

[2]- سورة الإسراء، الآية 07.

[3]- سورة الشعراء، الآية 130.

يكون الشيء سببا لنفسه، فلولا أن المعنى في (أحسنتم) الثانية غير المعنى في الأولى، وأنها في حكم فعل ثان لما ساغ ذلك" (1).

أما الزمخشري (ت 538 هـ)، فعلّل سرّ وضع (الأعلام الشخصية) لبعض الحيوانات الأليفة، و(الأعلام الجنسية) للحيوانات غير الأليفة في قوله: "وقد سمّوا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم...كل واحد منها مختص بشخص بعينه، يعرّفونه به كالأعلام من الأناسي...وما لا يتخذ ولا يؤلف، فيحتاج إلى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلك، فإن العلَم فيه للجنس بأسره، ليس بعضه أولى من بعض...فوضعوا للجنس اسما وكنية، فقالوا للأسد: أسامة وأبو الحارث" (2)، فهو في معرض التساؤل عن سر تسميتهم بعض الحيوانات الأليفة بأعلام شخصية كأعلام الإنسان الشخصية، وعدم وضع هذه الأعلام إزاء الحيوانات الوحشية، ويدرك أن الواضع قد ميّز بين ما يتعايش المتكلم معه، ويخالطه من الحيوانات، وما لا يكون قابلا لذلك، فلا يحتاج من الواضع إلى أعلام شخصية تدل عليه، بل يكفيه العلَم الجنسي الدال على الحقيقة، دون الدلالة على فرد دون غيره، وهذا يظهر أثر فكرة الوضع عنده على وجود ألفاظ في اللغة دون غيرها، ولو عمّمنا هذه الفكرة لقلنا: إن الحاجة إلى التعبير، ونقل الأفكار هي قائدة الوضع اللغوي، ووجود ألفاظ وتراكيب وأساليب في اللغة دون وجود غيرها ناشئ عن عدم الحاجة، أو قلة الاهتمام بذلك الجانب المهمل (3).

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص533.

(2)- المفصل في علم العربية، الزمخشري، تحقيق فخر صالح قباوة، دار عمار، سوريا، ط 01، 2004، ص12-13.

(3)- ينظر علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما وحديثا، محمد قنون الراشدي، ص11.

الفصل الأوّل:

التعليم وأبعاده في الدرس اللغوي

المبحث الأول: التعليق وتداخل المصطلحات في الدرس اللغوي

- المطلب الأوّل: أسباب التداخل.
- المطلب الثاني: آثاره.
- المطلب الثالث: بعض الحلول المقترحة.

المبحث الأول: "التعليق وتداخل المصطلحات في الدرس اللغوي".

قد يتّخذ اللفظ الاصطلاحي مدلولات مختلفة بين علم وآخر، فالمشترك اللفظي يختلف عن المصطلح المتداخل أو التداخل الاصطلاحي باعتبار أنّ الأوّل يحصر لفظه الاصطلاحي الواحد في علم واحد مثل: البلاغة، لا في علوم متعددة، فتسميته بالتداخل الاصطلاحي معناه أن يستخدم كل عالم في مجال علمه اللفظ عينه لغرض آخر مفهوما مختلفا من نحويين وبلاغين وقدماء ومحدثين[1].

وقبل التطرق إلى أسباب هذا التداخل المصطلحي وآثاره، لابد من ضبط المصطلح وتعريفه بدقة فالمصطلح هو اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ينقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصفٍ وغيره [2].

ففي بعض الأحيان يصل اختلاف المفهوم في المصطلح حدّ التنذّر، فإذا كان النحوي يعرف معنى معينا لاصطلاح "الهمز" فالبدوي من الأعراب يعرف للهمز معنى آخر هو الضغط بشدّة[3].

المطلب الأوّل: أسباب التداخل.

قد يختلف المصطلح باختلاف العلم أو المنهج، ما أدى إلى بروز مصطلحات خاصة بالبلاغة وأخرى بالنحو في الدرس اللغوي، فالتداخل المصطلحي يعود أحيانا إلى أن بعض المصطلحات كانت تذكر بالمفاهيم أو المفهوم، وفي أحيان أخرى كانت تذكر بالترادف، وأحيانا أخرى اعتمد في وضعها على الدلالة اللغوية.

---

[1]- المصطلحات النحوية في آثار الزمخشري، رياض محمد عصمان، رسالة دكتوراه ، قسم الآداب واللغات، جامعة ليون – جامعة بيروت، 2008، ص742-743.

[2]- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ج 01 ، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، لبنان، ط 01، 1996، ص212.

[3]- المصطلح النحوي، عوض محمد القوزي،عمادة شؤون المكتبات ، السعودية، ط 01، 1981، ص23.

أولا: ذِكر المفاهيم من غير مصطلحاتها.

يضطلع المصطلح بالتعبير عن العلم وإدراك المفاهيم والتصورات وإفهامها للمتعلم والباحث، وبهذا الشكل يضمن المصطلح حدود تواصله مع مجتمع المعرفة سواء كان ذلك داخل مجاله المختص أو بالامتداد نحو ربط علاقات تبادلية مع مجالات أخرى تستدعي وجوده، ولذلك فالمصطلحات رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا لها، الأمر الذي يعني أن المفاهيم قد وجدت وتشكلت قبل المصطلحات، فتسمية المفهوم تعدّ الخطوة الأولى في تماسكه واستعماله وتأسيسه. فيقوم المصطلح بتحديد المفهوم الذي يحيل عليه، وكذلك تحديد العلاقات المفهومية داخل البناء المعرفي واللغوي[1].

إن تأسيس المفاهيم دون ميلاد مصطلحات لها، وضبط هذه المصطلحات وتحديدها، أدّى إلى تداخل المصطلحات في الدرس اللغوي والمعرفي بشكل عام.

يقول بعض الدارسين "إنّ افتراض غياب مصطلح ما لا يعني بالضرورة غياب المفهوم الذي يعبّر عنه ذلك المصطلح"، فالمفاهيم موجودة في الاستخدام اللغوي، إلا أن بعض مصطلحاتها قد تكون غير موجودة، وقد تكون مختلفة عن مصطلحات ذكرها البعض ولم يذكرها غيرهم، وأخرى ذكرت خصائصها وحدودها دون ذكر مصطلحاتها [2].

لقد ذكر سيبويه (ت 180 هـ) مجموعة مفاهيم من دون ذكر مصطلحات لها وهذا في قوله: "ما يجري من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدّي إلى مفعول مجراها يريد حسن الوجه فتعمل حسنا في الوجه" [3].

إن ذكر مفاهيم دون ذكر مصطلحاتها شرّع الباب أمام وضع مصطلحات قد تكون مناسبة أو غير ذلك لتلك المفاهيم ما جعل استخدامها ووضعها يخلق نوعا من التداخل في ما بينها، فكيف يمكن أن تنسب مصطلحا إلى من وضع مفهومه ولم يستخدمه هو ؟ [4]

---

[1]– المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، دار الأمان، المغرب، ط 01، 2013، ص79.

[2]– إشكالية ترجمة مصطلحات النحو العربي، أحمد التيجاني جالو، مج 12 ، مجلة ترجمان، ، العدد 01، المغرب ، 2003، ص19.

[3]– نكت النكت، عوض بن حمد القوزي، ج 04 ، مج 62 ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا ،1987، ص699.

[4]– المصطلحات النحوية في آثار الزمخشري، رياض محمد عصمان، ص725.

ورغم تطور المصطلح وتقدّمه، إلا أن الكثير من المفاهيم ذكرت دون مصطلحاتها، ونذكر ما استقر عليه الزمخشري (ت 538 هـ) من مصطلحات بعض المفاهيم لم يتم ذكرها [1]فيما يلي:

– **الأفعال الخمسة**: جاء في سياق الزمخشري: "ويلحقه المضارع بعد ألف الضمير وواوه ويائه نون (عوضا عن الحركة) نحو يضربان" [2].

– **جمع المذكر السالم**: جاء في المفهوم من كلامه: "اعلم أنّ من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون" [3].

– **الملحق بجمع المذكر السالم**: "وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضا عن نقص لحقه نحو قولك سنون ومئون ويقصد به مصطلح الملحق بجمع المذكر السالم" [4].

– **النعت السببي**: لم يذكر الزمخشري مصطلح النعت السببي بل اكتفى بالمفهوم، قال: "ويوصف الشيء بفعل ما هو من سببه، نحو مررت برجل منيع جاره" [5].

إن البحث العلمي الجاد والدقيق هو الذي يوجد مفاهيم ونظريات تتطلب مصطلحات وأسماء توجب على الباحث البحث عنها واختيار ما يناسب منها، لأن المصطلحات اللغوية وليدة لصفة الإبداع في اللغة، والإبداع في اللغة وليد لوجود أفكار يراد بها التعبير عنها، ووليد معرفة لغوية تعين المتكلم على تلمّس طرق التعبير في اللغة ،ولغتنا العربية مرنة مطواع، لها من المزايا والخصائص ما يجعلها قادرة على صناعة ما تحتاجه من المصطلحات، وربطها بالمفاهيم [6].

[1]– شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي، مج 05 ،تحقيق إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط 01، 2001، ص11.

[2]– شرح الأنموذج في النحو، الزمخشري، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، مصر ، ط 01 ،1990 ، ص143

[3]– شرح المفصل، ابن يعيش الموصلي، ص 11 .

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]– شرح الأنموذج في النحو، الزمخشري، ص72.

[6]– المصطلح ومشكلات تحقيقه، إبراهيم كايد محمود، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا ، العدد 97، 2005، ص31-32.

ثانيا: ذِكر المصطلحات بالترادف.

ينطبق ذلك على المصطلح الواحد الذي يعبر عنه بمفاهيم متعددة، أي إحالة المصطلح على عدد من المراجع فيمكن أن يتخذ المصطلح نفسه مدلولات مختلفة حسب السياق اللغوي الساري.

ونجد في كتب علماء العربية القدامى، استخدام مفهوم الترادف بدل مصطلحه، ذكر مُحَّد نور الدين المنجد في كتابه "الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق" أنه "لم نعثر على الترادف عند سيبويه، إنما ذكر مرادفا له" اختلاف اللفظين والمعنى واحد، وأن الأصمعي (ت 216 هـ) صنّف كتابا (ما اختلف لفظه واتفق معناه)، و(الأسماء المختلفة للشيء الواحد) لأبي عبيدة (ت 224 هـ)، وكتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) للمبرد (ت 286 هـ)، وأنّ أوّل من ذكره صراحة هو علي بن عيسى الرّماني (ت 384 هـ) الذي جعله عنوانا صريحا لكتابه "الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى" [(1)].

يكتنف الغموض وتداخل المصطلح بعضه في بعض من خلال عطفه الألفاظ "المتقاربة المعنى" على "المترادفة" وكأنها شيء واحد. يعرف التهانوي الترادف على أنّه: "توارد لفظين مفردين، أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع، على معنى واحد، من جملة واحدة [(2)].

إن التداخل بين مصطلحي "الصرف والتصريف" عند كثير من النحاة بدا واضحا، فقد ذكر الحملاوي في كتابه "شذا العرف في فن الصرف"يقول: "الصرف ويقال له: التصريف"، ثم ذكر الحملاوي بأنهما مترادفان: "الصرف والتصريف" عند المتأخرين مترادفان والتصريف على ما حكى "سيبويه" عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء النحو، إلا أنّ بعض النحاة عملوا على التفرقة بينهما، يقول السكاكي (ت 676 هـ) في مفاتيح العلوم: "اعلم أن علم الصرف هو تتبّع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة" [(3)].

---

(1)- الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، محمد نور الدين المنجد، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط 02، 1997 ، ص30-31.

(2)- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي ،ج 01 ، ص66.

(3)- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبط وكتابة وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1987، ص10.

فالصرف "عند النحاة تنوين يلحق الاسم الذي يجعلونه دليلا على تمكّن الاسم في باب الاسمية" [1]، ورأى آخرون "أن مفهوم الصرف، قد سمّاه "سيبويه" و"ابن جني" التصريف، لا يزال مضطربا لا يضمن في هذا التعريف كل أبواب الصرف مثل الإدغام والإمالة والتفخيم فهو يفرق بين الأفعال الصحيحة والأفعال المعتلة كما يفرق بين التصريف والفعل" [2]، هذا يعني أن مصطلح الصرف كان متداخلا المفهوم أهو مصطلح نحوي، أم هو مصطلح مستقل كعلم في الصرف، ثم تداخلت مفاهيمه مع مصطلح التصريف [3].

والتصريف "إنما هو لمعرفة أنفس الكلام الثابتة، والنحو إنما لمعرفة أحواله المتنقلة، والتصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم" [4].

ثالثا: الدلالة اللغوية.

لقد اعتمد القدماء وبعض المحدثين على الدلالة اللغوية في استخدام بعض مصطلحاتهم، فعدّوها كلمات عادية ولم يفرّقوا بينها وبين المصطلح ممّا نتج عنه تداخل في هذه المصطلحات.

إنّ الصلة بين المصطلح ودلالته في اللغة قد تكون على ظاهرها حقيقية وقد تكون مجازية بسبب من واضع أو موضوع، أو تَسبّبٍ أو ظرفية مكانية أو زمانية، والفهم الاصطلاحي في الدرس اللغوي مبني على فهم المضامين اللغوية للمصطلحات، فاللغة مفتاح المصطلح [5].

قد يتميز المصطلح بالثبات في صورته التكوينية الأولى، ولكنه قد يخضع للتمدد الدلالي، فيكتسب معنى أوسع مما اكتسبه عند وضعه، فتتحول الدلالة المفهومية إلى دلالة عادية عبر كثرة استعماله في مختلف مستويات الدرس اللغوي [6].

---

(1)– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج 01، مصر ، ط 04 ، 2004 ،، مادة" صرف" ، ص 513 .

(2)– المعجم والصرف، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة المعجمية، تونس، العدد 07، 1991، ص13.

(3)– المصطلحات النحوية في آثار الزمخشري، رياض محمد عصمان ، ص722.

(4)– المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 01 ، 1954، ص4.

(5)– أثر الفهم اللغوي في فهم المصطلحات العلمية، سعيد بن محمد القرني، ج 17 ،مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ،السعودية ، العدد 29، 2004، ص582.

(6)– المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة موساوي، ص60.

يدرك دارس اللغة العربية أنّ كثيرا من الألفاظ قد أصابها مع الزمن تطوّر وتغيّر في صورتها حيناً وفي دلالتها حينا، فالكثير من الألفاظ التي ألفت في زمن أصبحت تحتاج إلى مفسّر لدلالتها في زمن آخر، فتطوّر الدلالة ظاهرة شائعة في كل اللغات، يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية، فمسايرة اللغة للزمن وتطوّرها هو ضرورة ملحّة وظاهرة طبيعية.

ودارس التطور الدلالي في أي لغة من اللغات كأنه يستعرض أمامه تطورا في الأحداث التاريخية لتلك الأمة التي تتكلم بهذه اللغة، وتلقي دراسته ضوء قويا في تطور حياتها الاجتماعية؛ لأن دلالات ما ننطق به من ألفاظ تتضمن ما لدينا من فنون وعلوم وحِرَف ومِهَن، وكل مظاهر حياتنا العامة والخاصة.

وفيما يلي بعض الأمثلة عن تطوّر الدلالة للألفاظ في لغتنا العربية:

1- يقال للمرء إذا رجع عن رأيه أو تردد "المحك" والدلالة هنا فيها من الهزأ والسخرية ما هو مألوف، في حين أن دلالتها القديمة لا تكاد تتضمن شيئا من هذا وذلك أن "المحك" المنازعة في الكلام والتمادي في اللجاجة عند المساومة، وتماحك الخصمان تلاجّا.

2- "الحريم" في الاستعمال القديم هو الذي حرم مسه، ولكنه اشتهر في لهجات الخطاب بوصف المرأة.

3- "طول اليد" كان وصفا للسخاء والجود فأصبح الآن يوصف به السارق، وأن "الطهارة" شاعت الآن في الختان، وأن الكّبش عند القدماء هو سيد القوم، وأن "الوظيفة" معناها القديم أجر العمل، إلى آخر ما هناك من ألفاظ كثيرة تغيرت دلالتها فمنها ما أصبح عاديا لكثرة استعماله، فوجدنا أنفسنا أمام قدر كبير من الألفاظ التي تبرهن بوضوح على تطور الدلالة مع الزمن [(1)].

إن اختيار اللفظ أو الكلمة الأكثر مطابقة لكل مفهوم منها يضمن سلامة الاصطلاح وثقته، وبالتالي تجنب تداخل مصطلحاتي قد يؤثر في فهم المفاهيم وضبط مصطلحاتها.

---

(1)- ينظر دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر ، ط 05، 1984، ص125-126-127.

المطلب الثاني: آثاره.

إن تداخل المصطلحات وتعدّدها أدّى إلى الاضطراب وعدم الدقة في تحديد الظواهر اللغوية، فوجدت المترادفات الكثيرة الدالة على ظاهرة واحدة، وتحمل أحيانا كثيرة مفهوما واحدا، ولعلّ أهمّ الآثار المترتبة على هذا التداخل في المصطلحات ما يلي:

أوّلا: المفهوم وتعدد المصطلحات.

كرّر "سيبويه" مصطلح القسم والحلف وراوح بينه وبين اليمين والحلف، ممّا أدّى إلى الخلط بين هذه المصطلحات ومفاهيمها، وتبعه في ذلك علماء كثيرون.

ورد في كتابه مصطلحات "الحلف واليمين والقسم"، وقصد بها القسم المعروف، فتكرّر مصطلح "الحلف" و"المحلوف به"، و"المحلوف عليه"، و"اليمين" و"القسم" و"المقسم به" و"المقسم عليه"، ولكن المصطلح الأكثر ورودا عنده هو "القسم".

يقول "سيبويه" في الكتاب: "اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع. لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك: "والله لأفعلنّ"[1].

وقال في الكتاب كذلك: "واعلم أنّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك والله، وذلك قولك: "أقسم لأفعلنّ"، و"أشهد لأفعلنّ"، و"أقسمت بالله عليك لتفعلنّ"[2]، وقوله: "وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل أن يحلف، وذلك قولك: والله لا أفعل وقد يجوز لك —وهو من كلام العرب– أن تحذف لا وأنت تريد معناها، وذلك قولك: والله أفعل ذاك أبدا، تريد: والله لا أفعل ذلك أبدا [3].

وقوله: "وسألته عن قوله لتفعلنّ، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به؟ فقال: إنّما جاءت على نيّة اليمين وإن لم يتكلم بالمحلوف به" [4].

---

(1)– الكتاب، سيبويه، ج 03، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط 03، 1996، ص104.

(2)– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3)–الكتاب، سيبويه، ج 03، ص105.

(4)– المصدر نفسه، ص106.

ويقول المبرّد كذلك في مقتضبه: "اعلم أنّ للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به، لأنّ الحلف مضمر مطرّح لعلم السامع به، كما كان قولك: يا عبد الله محذوفا منه الفعل لما ذكرت لك" [1].

ثانيا: تعدّد المصطلح وتداخله بين المدارس النحوية مع اختلاف المفهوم.

من المصطلحات التي تعدّدت وتداخلت نتيجة اختلاف المدارس النحوية "الحشو والزيادة واللغو" وقد جاء استخدام بعض هذه المصطلحات على النحو التالي:

"الحشو" مصدر للفعل الثلاثي حشا بمعنى ملأ، "ومنه ما يملأ به الوسادة" [2] وهو زيادة في الكلام يمكن الاستغناء عنه، كما أنه "الزائد الذي لا طائل تحته" [3]، وورد مصطلح الحشو متناثرا في مؤلفات اللغة إضافة إلى ألفاظ أخرى لا يراد منه ظاهر لفظه في كثير من الأحيان ولا المعنى الذي يتبادر إلى الذهن من دلالته اللفظية التي تعطي طابع الفساد والعبث بل يراد من الحشو ما كان دخوله في الكلام وخروجه سواء، دون أن يغير أصل المعنى الثابت بل يمنحه معنى إضافيا. ويبدو أن النحاة قد عوّلوا في إطلاقهم لهذا الاصطلاح (الحشو) على أمرين:

أولهما: استغناء التركيب عنه سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا من حيث الإعراب ليس غير، يعتمدون في ذلك على أقيسة النحو وضوابطه، ويبنون على نماذج لم يرد فيها الحشو.

ثانيهما: أنّ المحشو فيما يخص زيادة الحروف في التركيب يخرج عن إفادة معناه الخاص إلى إفادة معنى أكّده النحاة بقولهم يفيد التوكيد والتقوية ،ووجود الحشو في التركيب لم يكن عبثا بل له معنى ثابت في سياق الجملة [4].

وأمام هذا التذبذب في إطلاق هذه المصطلحات، فالخليل استخدم مصطلح "حشو" في الحديث عن بعض الآيات، وذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً**﴾

---

(1)- المقتضب، المبرد، ج 2 ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، مصر، ط01، 1994، ص317.

(2)- كتاب التعريفات، الشريف علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 01 ، 1995، ص50.

(3)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4)- حروف المعاني وزيادتها في التركيب، علي النوري، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، العدد 12، 1995، ص348.

[1] فذكر أن معناه: آتينا موسى وهارون ضياء، وبيّن أنّه "لا موضع للواو هنا إلاّ أنّها أدخلت حشوا"[2].

وتابع "سيبويه" الخليل في إطلاق هذه المصطلحات، فقد استخدم مصطلحات (حشو)، (زيادة)، و(لغو) في الكتاب عند حديثه عن الحروف المقحمة، لأنه كان ينظر إلى تأثير هذه الحروف فيما بعدها [3]، وذلك في قوله في زيادة (إنّ): "وتكون لغوا في قولك: ما إن يفعل"[4]، واللغو عنده لم يحدث إذا جاء شيئا من العمل لم يكن قبل أن يجيء، ويقول في حديثه عن (ما) في قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ**﴾ [5] "وهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام" [6]، وذكر الحشو في المقام نفسه بقوله: "لا يجوز لك أن تفصل بين الجار الجار والمجرور بحشو" [7].

وتابع النحاة الخليل وسيبويه في إطلاقهم هذه المصطلحات الأمر الذي دفع ابن يعيش (ت 643 هـ) إلى إرجاع تعدّد المصطلحات إلى اختلاف المدارس، فالبصريون يعبرون بالزيادة واللغو، والكوفيون بالصلة والحشو وذلك في قوله: "والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين" [8]، مع أنّ هذه المصطلحات وجدت عند البصريين كما وجدت عند الكوفيين، وليست خاصة بمدرسة دون أخرى، وأنّ هذه المصطلحات أكثر ما يطلق عند النحاة على زيادة الحروف ويكون دخولها وخروجها سواء، لا تغير أصل المعنى بل تمنحه معنى إضافيا، أكّده النحاة بقولهم تفيد التوكيد.

إن الحشو من المصطلحات الشائعة في التراث اللغوي لا يراد منه ظاهر لفظه، ويدل على الزيادة المفيدة وغير المفيدة، وهو عند سيبويه صفة غير مستحبة لكل ما فصل بين متلازمين، نظرا لشدة

---

(1)– سورة الأنبياء، الآية 48.

(2)– الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 01، 1985، ص288.

(3)– الكتاب، سيبويه، ج 03، ص111.

(4)– المصدر نفسه، ج 04، ص220.

(5)– سورة النساء، الآية 155.

(6)– الكتاب، سيبويه، ج 04 ، ص221.

(7)– المصدر نفسه، ج 03، ص111.

(8)– شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي ، ص128.

الاتصال بينهما [1] يقول: "لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو" [2]، ويعدّ أكثر مرادفا للاعتراض إذا وقع بين متلازمين بحيث لا يؤثر إسقاطه من التركيب في معنى الجملة، ويرى الزركشي (ت 794 هـ) أنّ الأولى اجتناب عبارة الحشو واللغو في الآيات القرآنية فكلمة حشو أو لغو من جهة الإعراب لا من جهة المعنى [3].

ثالثا: تعدّد المصطلح وتداخله نتيجة اختلاف العلوم.

فمثلا مصطلح "الاعتراض" له معنى عند البلاغيين يختلف عنه عند النحويين، وقد يتداخل معه وقد يخالفه. فالاعتراض مصدر للفعل الخماسي (اعترض)، والاعتراض بمعنى المنع فيقال: "اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه ومنه" [4]، وهو المنع الذي يقف في مجرى النسق التركيبي للجملة، ويحول دون أن تتّصل أجزاؤه بعضها ببعض اتّصالا تتحقق به مطالب التضّام النحوي فيما بينهما" [5].

وهو باب واسع في لغتنا وسمة من سماتها، يكسبها تصرفا في القول، وتلونا في التعبير، ومرونة في الأسلوب وفي ذلك يقول ابن جني (ت 352 هـ): "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلاّ شاذا أو متأولا" [6].

إن أمر الاعتراض جائز وقوله بين المتلازمين كما ذكره ابن جني [7] في قوله، وما بيّنه النحاة من جواز الفصل بين العامل والمعمول مع إمكانية الاستغناء عن هذه الجملة المعترضة دون أن يلحق التركيب أي خلل يذكر والجملة الاعتراضية في كل أحوالها أجنبية عن مجرى البيان النحوي فلا صلة لها

---

(1)– الكتاب، سيبويه، ج 03، ص111.

(2)– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3)– البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج 03 تحقيق محمد أبو الفضل، ،دار التراث ، مصر ، ط 02، 1972، ص149.

(4)– لسان العرب، ابن منظور ،تحقيق هاشم محمد الشاذلي ،دار المعارف ، مصر ، د ط ، د ت ، مادة "عرض"، ص 4642.

(5)– البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط 01، 1993، ص183.

(6)– الخصائص، ابن جني، ص335.

(7)– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بغيرها ولا محل لها من الإعراب، ويجوز سقوطها دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى والتركيب [1].

لقد أشار الزمخشري (ت 538 هـ) إلى أن الجملة الاعتراضية "لابد" لها من الاتصال بالكلام الذي وقعت معترضة فيه لأنها مسبوقة لتوكيده وتقريره" [2].

إن وجود الضابط المعنوي للجملة الاعتراضية لابد منه لأنّ وجودها جاء للتوكيد والتقرير، وفي ذلك يرى السيوطي (ت 911 هـ) "أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون للتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها وألاّ تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة" [3].

وهو بهذا يضع للجملة المعترضة شروطا منها:

1- أن تأتي في التركيب لدلالة: إما للتأكيد وإما للتنبيه على أمر يريده الكاتب.

2- ألا يكون لها ارتباط نحوي بما قبلها ومن هنا نجد أنّ الاعتراض هو خاطر طارئ يود المتكلم أن يعبر عنه السامع أو القارئ من دعاء أو قسم أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد أن يلفت إليه انتباه السامع، ويقع بين متلازمين يمكن الاستغناء عنه كالاعتراض بين المسند والمسند إليه، أما البلاغيون فقد قسموا الاعتراض وتناولوه بعدّة مسميات ومصطلحات كالمذموم في قول الشاعر.

وَمَا يَشْفِي صُدَاعَ الرَّأْسِ   مِثْل الصَّارِمِ العَضْبِ

وهذا الشاهد يتكرر في كتب البلاغة تحت عنوان (الحشو) و(الاعتراض) فلفظة (الرأس) فيه حشو؛ لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس وهو مذموم.

(1)- البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ص183.

(2)- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، محمد أبو موسى، دار الفكر ، مصر، د ط ، د ت ، ص379.

(3)- همع الهوامع في شرح الجوامع، السيوطي، مج 01، تحقيق عبد العال سالم مكروم ، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 02 ، 1987 ،ص274.

وقولهم "الوسط" في قول امرئ القيس:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا – وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ–   بِأَنْ امْرُأَ القَيْسِ بْنُ تَمْلِكٍ بِيقْرَا [1]

وآخر باسم "اللطيف"، وهو الذي يكسو المعنى جمالاً كقوله تعالى: ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ [2] في هاتين الآيتين اعتراضان: أحدهما قوله تعالى: "وإنه لقسم لو تعلمون عظيم" لأنه اعتراض بين القسم الذي هو "فلا أقسم بمواقع النجوم" وبين جوابه الذي هو (إنه لقرآن كريم) وفي هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف (قَسَمٌ) وبين صفته (عظيم) وهو قوله (لو تعلمون)، ونجد في هذا الاعتراض ارتباطاً معنوياً وثيقاً دون الارتباط النحوي.

وكخلاصة القول فإن الاعتراض من المصطلحات التي تناولها النحاة والبلاغيون، فبينوا مواضعه ودلالته بيد أن المصطلح كان مضطربا عند البلاغيين، فقد برز عندهم بتسميات مختلفة منها: الالتفات، والاستدراك، والتتميم، والتمام، والتكميل، والحشو، وهو من طرق الإطناب وجزء من الالتفات وبمعناه الواسع ولهذا جعل ابن رشيق القيرواني (ت 456 هـ) جميع أمثلة الاعتراض تحت باب الالتفات فإذا وقع بين متلازمين لا يؤثر إسقاطه من التركيب في معنى الجملة يعد اعتراضا، ولا يقف عند الجمل فقط بل يتعداه إلى جميع أقسام الكلام، ولابدّ أن يتّصل الاعتراض بالكلام الذي وقع معترضا فيه، لأنه مسوق لتوكيده وتقريره، وهناك فروق دلالية بين النحو والبلاغة [3].

المطلب الثالث: "بعض الحلول المقترحة".

إن توحيد المصطلحات يتطلّب تطبيق مبادئ وأساليب معينة متّفق عليها مسبقاً، لنضمن وحدة المنهجية والنتائج، على أن تعتمد هذه المبادئ والأساليب مبادئ علم المصطلح على المستوى النظري، وعلى مستوى العمل الميداني المصطلحي المماثل في كل من مجالاته [4].

[1]– شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة، مصر، ط 03، 1953 ، ص69.

[2]– سورة الواقعة، الآية 75–76.

[3]– ينظر تعدد المصطلح وتداخله، خالد بسندي، مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، سوريا، العدد 98، 2005، ص47.

[4]– المصطلح العربي شروطه وتوحيده، علي توفيق الحمد، مج 02، مجلة جامعة الخليل للبحوث، الأردن، العدد 01، 2005، ص06.

إنّ أيّ اضطراب أو خلل في إطلاق المصطلحات، أو عدم مراعاة المفاهيم ومجموعاتها وأنظمتها، أو عدم التنسيق الكامل المسبق في وضع المصطلحات يؤدّي إلى الخلط، كاضطراب المصطلحات العربية إزاء تسمية المفاهيم المرتبطة، فالكلمات التي تفيد مفاهيم مختلفة يُعَوّض بعضها ببعض، فتصير المفاهيم إذن مختلطة؛ وهذا قد يؤدّي إلى إطلاق اللفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز، وينتج عن هذا (اللاّتمييزية الاصطلاحية) بين المفاهيم. وقد يؤدّي إلى التّناقض، علاوة على الاضطراب والفوضى المعجمية التي لها أثر على تنظيم علومنا الناشئة، وعلى تفكيرنا العلميّ، وهذا مخالف بالتالي لأهم شروط لغة العلم والمصطلحات، وهي الدّقة والوضوح، وعدم التداخل [1].

ويمكن أن نتجنب أيّ خلط أو اضطراب في المصطلح، بوضع مقاييس تهدف إلى تحسين المصطلحات المستعملة وتوحيدها، ولعلّ أهم السبل لتوحيد المصطلح اللغوي ما يلي:

أوّلا: دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعدّدة المترادفة على مستوى الاستخدام اللغوي، وتطبيق مبادئ التقييس وشروط المصطلح المفضّل عليها، إضافة إلى تسجيل نسبة شيوع كل منها (أي عدد المستخدمين له تقريباً)، وسنة بدء استخدامه –إن أمكن– ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعدّدة على أساس المعلومات المتوافرة؛ لاختيار المصطلح المفضّل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة، ثم توثيقه، للتوصية كاستخدامه ونشره والاقتصار عليه، أي بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أوّلاً، ثم تطبيق مبادئ التقييس عليها، واختيار المفضّل واستبعاد المستهجَن.

ثانياً: ينبغي معالجة قضية توحيد المصطلح، ونشره على ثلاثة مستويات:

1. **المستوى القطري:** إذ نجد تعدّداً في استخدام بعض المصطلحات بين أبناء القطر العربي الواحد لغير سبب [2].

2. **المستوى الإقليمي:** ونقصد به توحيد المصطلح على مستوى مجموعة من الأقطار العربية بينها تشابه أو تقارب مثلاً في الظروف اللغوية أو التاريخية أو الجغرافية، كأقطار المغرب العربي مثلاً، ثم على مستوى أقطار المشرق العربي، إن كان ذلك مفيدا [3].

---

[1]–المصطلح العربي شروطه وتوحيده، علي توفيق الحمد، ص06.

[2]–المرجع نفسه ، ص 09.

[3]– المرجع نفسه، ص 06.

3. المستوى القومي: وهو توحيد استخدام المصطلح المفضل في جميع أقطار الوطن العربي.

وينبغي أن يكون التوحيد على هذه المستويات الثلاثة بعد الدراسة الوصفية الميدانية لواقع المصطلحات المستخدمة في كل قطر من الوطن العربي [1].

ثالثاً: ومن سبل نشر المصطلح الموحّد تشجيع التأليف والإبداع والإنتاج العلميّ والأدبي؛ لإيجاد نظريات علمية عربية بمصطلحات عربية أصيلة، ويتبع ذلك أيضاً تعريب التعليم الجامعي والعام، أي جعل العلم عربياً، وتوحيد مناهجه وموادّه وكتبه.

رابعاً: ومن السبل والوسائل أيضاً: أن لا نترك المجال للعامة لوضع مصطلحات اعتباطية، وربّما عامية، وعلى مسئوليتها من غير عناية أو معرفة بمفهوم أو مصطلح، أو منظومات مفهومية أو مصطلحية؛ فإن وضعوا شيئاً من المصطلحات صعبت مقاومته ووقف انتشاره.

كما قد تلجأ العامّة – عادة – إلى ذلك؛ إذا تلكّأت الهيئات المختصّة المصطلحية في وضع المصطلح لأيّ مفهوم بالسرعة الممكنة؛ لأن العامّة ستضع آنذاك تحت ضغط الحاجة إلى التعبير عن المفاهيم التي تستحدث، ولو بمصطلحات سقيمة، أو عدد من المصطلحات المتعدّدة.

خامساً: ومن وسائل نشر المصطلح وإشاعته بعد توحيده والاتفاق عليه: إن تبادر الدول العربية بعد قناعتها بأن للمصطلح والتقييس أمران لهما خطر وشأن عظيمان في تنمية اللغة ووضع المصطلحات[2].

سادساً: ومن سبل نشر المصطلح الموحّد أيضاً: إنشاء بنك معرفي عربيّ واحد للمفاهيم وتعريفاتها ومصطلحاتها، وإنشاء شبكات له في جميع الدول العربية؛ لتخدم التوجّه التوحيديّ في هذا المجال، مع إمكان الاستعانة الواسعة والحثيثة بال (إنفوتيرم) [3] والمؤسسات العالمية الأخرى المختصّة، واستغلال وسائل الاتصالات المعرفية المتطوّرة، وشبكات المصطلح والمفاهيم العالمية.

---

(1)–لمصطلح العربي شروطه وتوحيده ،علي توفيق الحمد، ص10.

(2)–المرجع نفسه، ص14.

(3)– المنظمة العالمية للمصطلح.

سابعاً: نشر الوعي المصطلحي والثقافة المصطلحية، وبيان أهمية المصطلح، وطرق وضعه، وتدريب لغويين ومتخصصين في هذا المجال، وتدريس مساقات ومقرّرات في الجامعات، كلٌّ حسب اختصاصه وحاجة طلاّبه، والمبادرة بفتح مركز خاصّ لتدريس علم المصطلح، يمنح الشهادات العلمية المتخصّصة، وتُجرى فيه البحوث المصطلحية النظرية والعملية التطبيقية [1].

ثامناً: تكوين لجان وطنية محلية متخصّصة للعمل المصطلحي في جميع الدول العربية، كالمجامع اللغوية على أن يكون التنسيق عالياً بين هذه اللجان الوطنية المحلية على المستوى القومي العربي[2].

إنّ تداخل المصطلحات وتعدّدها واختلاف مفاهيمها وعدم ثباتها مشكلة لابدّ من معالجتها بمختلف الطرق وفي جميع المجالات اللغوية وغيرها لتوحيد هذه المصطلحات وبالتالي توحيد المفاهيم وبالتالي استيعاب هذه المفاهيم والتعبير عنها بدقّة ووضوح وعدم تداخل.

(1)– المصطلح العربي شروطه وتوحيده، علي توفيق الحمد، ص15.

(2)– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: مصطلح التعليق بين النحو والبلاغة

۞المطلب الأوّل: جذور المصطلح اللغوية.

۞المطلب الثاني: التعليق عند النحويين.

۞المطلب الثالث: جذور التعليق عند البلاغيين.

المبحث الثاني: "مصطلح التعليق بين النحو والبلاغة".

ظلّ بناء الجملة العربية مفتقرا إلى من ينظر إليه نظرة كلّية ليصل من خلالها إلى نظرية شاملة متكاملة تقنّن النظام العام الذي يحكم بناء الجملة، وتدور في فلكه كلّ القوانين الجزئية الموزّعة بين أبواب النحو المختلفة وظلّ بناء الجملة كذلك إلى أن توصّل عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" إلى نظرية التعليق [1].

وعلى الرغم من أن كتاب سيبويه يقف بكبرياء حتى اليوم بما يحويه من نظرات ثاقبة وقوانين دقيقة توصّل إليها مؤلفه وأستاذه الخليل فإن هذا الكتاب شغله التوصّل إلى القوانين الجزئية التي تحكم كل باب نحوي على حدة عن أن يصوغ تلك النظرية الشاملة التي تحكم بناء الجملة.

ويقاس على "الكتاب" جهود علماء اللغة قبل عبد القاهر، إلاّ أنّ من الإنصاف لأصحاب اللغة والأدب والكلام الذين سبقوا عبد القاهر القول بأن ومضات كانت تشرق في أعمالهم فتمس النظام العام لبناء الجملة مسّا مباشرا،ثم لا تلبث أن تخبو دون أن تترك وراءها أثرا لنظرية شاملة كالتي توصل إليها عبد القاهر الجرجاني.

وسنحاول من خلال هذا المبحث حصر مصطلح التعليق بين تعريفاته المعجمية والنحوية وعند البلاغين، للخروج بتعريف شامل جامع لهذا المصطلح.

المطلب الأوّل: جذور المصطلح اللغوية.

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس "علق" العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي، ثم يتسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه [2].

تقول: عَلَّقْتُ الشَّيءَ أُعَلِّقُهُ تَعْليقًا، وقد علق به، إذا لزمه، والقياس واحد.

قال الخليل: العلق أن ينشب الشيء بالشيء، قال جرير:

[1]– نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، دار نوبار للطباعة، مصر، ط 01، 1997، ص09.

[2]–مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ج 04 ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة، مصر، ط 01 ، 1999، ص125.

إذا عَلِقَت مَخالِبُهُ بِقَرنٍ أَصابَ القَلبَ أَو هَتَكَ الحِجَابَا

وعلق فلان بفلان: خاصمه. والعلق: الهوى ، وفي المثل: "نظرة من ذي علق"، أي ذي هوى قد علق قلبه بمن يهواه.

وقال ابن الأعرابي: العلقة: الشيء القليل ما كان، والجمع علق، ومن الباب: العلقة: دويبة تكون في الماء، والجمع علق، تعلق بحلق الشارب [1].

ومن الباب على نحو الاستعارة، قولهم: علق دم فلان ثياب فلان، إذا كان قاتله. ويقولون: دم فلان في ثوب فلان.

قال أبو ذؤيب:

تَبَرَّأُ مِنْ دَمِ القَتيلِ وبَزِّهِ وقَدْ عَلِقَتْ دَمَ القَتِيل إِزارُها

قالوا: الإزار يذكر ويؤنث في لغة هذيل وبزه: سلاحه ، وقال قوم: "علقت دم القتيل إزارها" مثل، يقال: حملت دم فلان في ثوبك، أي قتلته ، وهذا على كلامين، أراد علقت المرأة دم القتيل ثم قال: علقه إزارها [2].

ويقال للشيء النفيس: علق مضنة ومضنة، ويقال فلان ذو معلقة، إذا كان مغيرا يعلق بكل شيء. وأعلقت، أي صادفت علقا نفيسا، وجمع العلق علوق ، قال الكميت:

إن يَبِع بالشَّباب شيئاً فقد با عَ رخيصاً من العُلُوق بغالِ

والعلاقة: الحب اللازم للقلب، ويقولون: إن العلوق من النساء: المحبة لزوجها.

وقوله تعالى: ﴿**فتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ**﴾ [3]، هي التي لا تكون أيما ولا ذات بعل، كأن أمرها ليس بمستقر. وكذلك قول المرأة في حديث أم زرع: "إن أنطق أطلق، وإن أسكت أعلق".

(1)–مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ص126.

(2)– المرجع نفسه، ص127.

(3)– سورة النساء، الآية 129.

وقولهم: "ليس المتعلق كالمتأنق" أي ليس من عيشه قليل كمن يتأنق فيختار ما شاء ، والعلائق: البضائع، ويقولون: جاء فلان بعلق فلق، أي بداهية، وقد أعلق وأفلق، وأصل هذا أنها داهية تعلق كلا [(1)].

وجاء في لسان العرب في مادة "علق".

علق بالشيء علقًا وعلقة نشب فيه، وهو عالق به أي: نشيب فيه، وفي الحديث فَعَلِقَت الأَعراب به أَي نَشِبوا وتعلقوا وقيل طَفِقُوا وقال أَبو زبيد:

إذا عَلِقَتْ قِرْناً خَطَاطِيفُ كَفِّهِ رأَى الموتَ رَأْيَ العينِ أَسودَ أَحمرا

وهو عالِقٌ به أَي نَشِبٌ فيه وقال اللحياني: العَلَقُ النُّشوب في الشيء يكون في جبل أَو أَرض أَو ما أَشبهها وأَعْلَقَ الحابلُ عَلِق الصيدُ في حِبَالته أَي نَشِب ويقال للصائد: أَعْلَقْتَ فأَدْرِكْ أَي عَلِقَ الصيدُ في حِبالتك [(2)].

والعَلْقَى شجر تدوم خضرته في القَيْظ ولها أَفنان طوالِ دقاق وورق لِطاف، بعضهم يجعل أَلفها للتأنيث وبعضهم يجعلها للإلحاق، وتنون قال الجوهري عَلْقَى نبت وقال سيبويه تكون واحدة وجمعاً قال العجاج يصف ثوراً: فَحَطَّ في عَلْقَى وفي مُكورِ بين تَواري الشَّمْسِ والذُّرُورِ وفي المحكم يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مُكور.

ورجل ذو مَعْلَقَةٍ أَي مُغِيرٌ يَعْلَقُ بكل شيء أَصابه فقال: أَخاف أَن يَعْلَقَها ذو مَعْلَقَهْ.

والعَوْلَقُ الغُول: وقيل: الكلبة الحريصة، قال: وكلبة عَوْلَقٌ حريصة.

والعِلاقةُ: المِعْلاق الذي يُعَلَّقُ به الإناء، والعِلاقةُ بالكسر: عِلاقةُ السيفِ والسوط وعِلاقةُ السوط ما في مَقْبِضه من السير وكذلك عِلاقةُ القَدَحِ والمصحف والقوس وما أَشبه ذلك.

والعَلِيقُ: القَضِمُ يُعَلَّق على الدابة، وعَلّقها عَلَّق عليها، والعَليقُ: الشراب على المثل.

قال الأَزهري: ويقال للشراب عَلِيق: وأَنشد لبعض الشعراء وأَظن أَنه لبيد وإنشاده مصنوع

---

(1)– مقاييس اللغة، ابن فارس، ص129.

(2)– لسان العرب، ابن منظور ، ص261.

اسْقِ هذا وذَا وذاكَ وعَلِّقْ   لا تُسَمِّ الشَّرابَ إلا عَلِيقَا

وفي التهذيب عليّ رضي الله عنه أَنه قال لنا حق إن نُعْطَهُ نأْخُذْه وإن لم نُعْطَهُ نركبْ أَعجاز الإِبل قال الأَزهري معنى قوله نركب أَعجاز الإِبل أَي نرضى من المركب بالتَّعْلِيق لأَنه إذا مُنِعَ التَّمَكُّن من الظهر رضي بعَجُزِ البعير وهو التَّعْليق [1].

وجاء في الصحّاح للجوهري:

العَلَقُ: الدم الغليظ، والقطعة منه عَلَقةٌ. والعَلَقةُ: أيضا دودة في الماء تمص الدم، والجمع عَلَقٌ. وعَلَقُ القِرْبةِ: لغةٌ في عَرَقِ القربة. يقال: جَشِمْتُ إليك عَلَقَ القِربة. وذو علق: اسم جبل؛ عن أبي عبيدة.

وأنشد ابن أحمر:

ما أُمُّ غُفْرٍ على دَعْجاءَ ذي عَلَقٍ   يَنْفي القَراميدَ عنها الأَعْصَمُ الوَقُلُ

والعلق: الذى تعلق به البَكرةُ من القامة. يقال: أعِرْني عَلَقَكَ، أي أداةَ بكرَتِكَ. والعَلَقُ أيضاً: الهوَى، يقال: نظرةٌ من ذي عَلَقٍ.

قال الشاعر :

ولقد أردتُ الصبرَ عنك فعاقَني   عَلَقٌ بقلبي من هَواكِ قَديمُ

وقد عَلِقَها بالكسر. وعَلِقَ حبها بقلبه، أي هَوِيَها. وعَلِقَ بها عُلوقاً. وعَلِقَ يفعل كذا، مثل طفقَ[2].

قال الراجز:

عَلِقَ حَوْضِي نُغَرٌ مُكِبُّ   إذا غَفَلْتُ غَفْلَةً يَعُبُّ

أي طفق يرده، ويقال أحبه واعتاده. وقولهم في المثل: "علقت معالقها وصر الجندب" أصله أن رجلا انتهى إلى بئر فأعلق رشاءه برشائها، ثم صار إلى صاحب البئر فادعى جواره، فقال له: وما سبب ذلك؟ قال: علقت رشائى برشائك! فأبى صاحب البئر، وأمره أن يرتحل فقال: "علقت معالقها وصر

(1)– لسان العرب، ابن منظور، ص264–265–269–270.

(2)– الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، لبنان ، ط 04 ، 1990 ، ص1925.

الجندب" أي جاء الحر ولا يمكنني الرحيل. وعَلِقَتِ المرأةُ، أي حَبِلَت. وعَلِقَتِ الإبل العِضاهَ إذا تَسَنَّمْتها، أي رَعَتها من أعلاها. وعَلِقَ الظبي في الحبالة. وعَلِقَتِ الدابة أيضاً، إذا شربت الماء فَعلِقَتْ بها العَلَقَةُ. ويقال: عَلِقَ به عَلَقاً، أي تعلق به. والعلق: ما تتبلغ به الماشية من الشجر، وكذلك العُلْقَةُ بالضم. وكلُّ ما يُتَبَلَّغُ به من العيش فهو عُلْقَةٌ. ويقال أيضاً: لم تبق عنده علقة، أي شئ. وأصاب ثوبي عَلْقٌ بالفتح، وهو ما عَلِقَهُ فجذبه [1].

المطلب الثاني: التعليق عند النحويين.

التعليق من المصطلحات النحوية المبكّرة، وقد جعله النحاة عنواناً للزوم إبطال عمل الأفعال القلبيّة [2] المتصرّفة لفظاً لا محلاً، بسبب الفصل بينها وبين معموليها (المبتدأ والخبر) بـ: لام الابتداء، أو همزة الاستفهام، أو النفي.

ووردت كلمة "تعليق" في كتاب "سيبويه" (ت 180 هـ) في قوله: "ومن ذلك أيضا (قولك): قد علمت إنّه لخيرٌ منك فإنَّ هنا مبتدأة، وعلمتُ هاهنا بمنزلتها في قولك: لقد علمتُ أيُّهم أفضلُ معلّقة في الموضعين جميعاً" [3].

أما المبرّد (ت 285 هـ) فقد عبّر عن "التعليق" بـ "الإلغاء"، وذلك في قوله: ألا ترى أنّه لا يدخلُ على الاستفهام من الأفعال إلاّ ما يجوز أن يُلغى، لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز أن لا تعمل خاصّة، وهي ما كان من العلم والشكّ، فعلى هذا قوله تعالى: ﴿ **لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ** ﴾ [4] وقوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ عَلِموا لَمَنِ اشْتَرَاهُ** ﴾ [5]، لأنّ هذه الأفعال تفصلُ ما بعدها ممّا قبلها، تقول: "علمتُ لزيدٌ خيرٌ منك" [6].

[1]- الصحاح، الجوهري، ص1531.

[2]- "ظن وأخواتها"، الناصبة، المبتدأ والخبر.

[3]- الكتاب، سيبويه، ج 03، ص147.

[4]- سورة الكهف، الآية 12.

[5]- سورة البقرة، الآية 102.

[6]- المقتضب، المبرد، ج 03، ص297.

وقال الزمخشري (ت 538 هـ): "ومن أصناف الفعل: أفعال القلوب، وهي سبعة: ظننتُ، وحسِبتُ، وخِلتُ، وزعمتُ، وعلمتُ، ورأيتُ، ووَجَدْتُ ومن خصائصها: أنّها تُعلَّق، وذلك عند حروف الابتداء والاستفهام والنفي، كقولك: ظننت لزيد منطلق، وعلمت أزيد عندك أم عمرو؟ وأيّهم في الدار؟ وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلقٍ ولا يكون التعليق في غيرها" [1]

أما ابن يعيش (ت 643 هـ) فجعل التعليق ضربا من ضروب الإلغاء: "إنّ التعليق ضربٌ من الإلغاء، والفرق بينهما: أنّ الإلغاء إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً، والتعليق: إبطال عمله لفظاً لا تقديراً، فكلّ تعليق إلغاءٌ، وليس كلُّ إلغاء تعليقاً، ولما كان التعليق نوعاً من الإلغاء،لم يجز أن يُعلَّق من الأفعال إلاّ ما جاز إلغاؤه، وهي أفعال القلب، وإنّما تُعلَّق إذا وليها حروف الابتداء، فيبطل عملها في اللفظ وتعمل في الموضع [2].

قال ابن الحاجب (ت 646 هـ): الفرق بين التعليق والإلغاء: إنّ الإلغاء عبارة عن: قطعها عن العمل مع جواز الإعمال ببقائها على أصلها، والتعليق: قطعها عن العمل المانع من إعمالها، وذلك عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي; لأنّك لو أعملتها لجعلت ما بَعدَ لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معمولاً لما قبله، فيخرج عن أن يكون له صدور الكلام، وهو موضوع في صدر الكلام، فلا يعمل ما قبله في ما بعده، فوجب الإلغاء لذلك [3].

ويستفاد من هذا التعريف: إنّ التعليق إبطالٌ لازم لعمل الفعل القلبي عند تحقّق سببه، بخلاف إبطال العمل في الإلغاء; فإنّه جائز وليس واجباً، وهذا فرق آخر غير ما يرجع إلى موضع إبطال عمل كلّ منهما، وأنّه اللفظ والمحلِّ معاً في الإلغاء، واللفظ دون المحلِّ في التعليق.

وقال أبو علي الشلوبين (ت 645 هـ):" التعليق: أن لا يعمل العامل; لوجود مانع في اللفظ أو في التقدير" [4].

[1]– المفصّل في علم العربية، الزمخشري، ص260–263.

[2]– شرح المفصل، ابن يعيش الموصلي، مج 02، ص63.

[3]– الإلغاء والتعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، أسامة ألماز، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العراق، العدد 30 ، 2012، ص268.

[4]–الإلغاء والتعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، أسامة ألماز، ص268

ومثله قول ابن عصفور (ت 669 هـ): التعليق: ترك العمل لمانع، أو ترك العمل لموجب يمنع من ذلك، ويلاحظ عليهما أنّهما لم يذكرا أنّ عدم العمل مختصّ باللفظ دون المحلّ [1].

أما ابن مالك (ت 672 هـ) فقد عرّف التعليق على أنّه "ترك العمل لفظا دون معنى مانع"[2].

أما ابن هشام (ت 761 هـ) فقال: التعليق عبارة عن إبطال عمل الأفعال القلبية لفظا لا محلا، لاعتراض ماله صدر الكلام بينهما وبين معموليها، والمراد بما له صدر الكلام "ما" النافية كقولك: "علمت ما زيد قائم" قال الله تعالى: ﴿**لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ**﴾ [3] فهؤلاء: مبتدأ، وينطقون: خبره، وليسا مفعولا أوّلا وثانيا و"لا" النافية، كقولك: "علمت لا زيد قائم ولا عمرو"، و"إن" النافية كقوله تعالى: ﴿**وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [4]، ولام الابتداء كقولك: "علمت لزيد قائم"، قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ**﴾ [5]، ولام القسم، كقول الشاعر:

ولَقَد عَلمتُ لَتَأتِيَن منيَّتي إن المَنَايَا لا تطيش سِهامُهَا [6]

والاستفهام، كقولك: "علمت أزيد قائم" وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام، سواء كان أحد جزئي الجملة، أو كان فضله، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ**﴾[7]، والثاني كقوله تعالى: ﴿**وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾ [8]، فأيّ منقلب: منصوب ينقلبون على المصدرية، أي ينقلبون أي انقلاب، "ويعلم" معلقة عن الجملة بأسرها، لما فيها من اسم

[1]– المقرّب، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط 01 ، 1998، ص183.

[2]– الإلغاء والتعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، أسامة ألماز، ص268.

[3]– سورة الأنبياء، الآية 65.

[4]– سورة الإسراء، الآية 52.

[5]– سورة البقرة، الآية 102.

[6]–الإلغاء والتعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، أسامة ألماز، ص 273.

[7]– سورة طه، الآية 71.

[8]– سورة الشعراء، الآية 227.

الاستفهام وهو أي، وربّما توهّم بعض الطلبة انتصاب "أي" بيعلم، وهو خطأ، لأن الاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله [1].

وإنما سمي هذا الإهمال تعليقا، لأن العامل في نحو قولك: "علمت ما زيد قائم" عامل في المحل، وليس عاملا في اللفظ، فهو عامل لا عامل فشبّه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة، والمرأة المعلقة هي التي أساء زوجها عشرتها [2].

المطلب الثالث: جذور التعليق عند البلاغيين

إن تعليق الكَلِم بعضها ببعض، وجعْل بعضها بسببٍ من بعض، وما درسه العرب في كتبهم النحوية قبل أن يتّخذه عبد القاهر أساسا لنظريته في البلاغة والنقد، والموضوعات التي دخلت في نظرية النظم ليست جديدة، وإنما الجدة فيها استغلالها في تصوير محاسن الكلام وإظهار ما فيه من روعة وتأثير [3].

ولفكرة النظم جذور مما كتبه النحاة والبلاغيون و مؤلفوا كتب إعجاز القرآن، بل قد نجد غير العرب عنوا بدراسة ما تشتمل عليه من موضوعات اتخذها عبد القاهر سبيلا للوصول إلى فكرته التي أقام عليها مسألة الإعجاز [4].

وقبل التطرق لجذور هذه الفكرة سنحاول ذكر بعض جذورها عند الغرب، فقد تحدّث أرسطو في دراساته البلاغية والنقدية عن النظم وألمح إليه من خلال كتابه "فن الشعر" حيث قال عن الفرق بين الشاعر والناظم: "وإنما استخدام الوزن الشعري هو الذي يسمح لهم بالاسم، دون تمييز بين من يحاكى

---

(1)– شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمّد خير طعمه الحلبي، دار المعرفة، ، لبنان، د ط ، د ت ، ص141–142.

(2)– المرجع نفسه، ص142.

(3)– عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 01، 1973، ص51.

(4)–عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص52

ومن لا يحاكى، حتى لقد جرت العادة على أنه إذا ما وضعت مقالة منظومة في الطبّ، أو في العلوم الطبيعية، أن يسمى ناظمها شاعرا [(1)].

وتحدّث في كتابه "الخطابة" عن صفات الأسلوب وجماله تحت عنوان "في صفات الأسلوب" كما راع الروابط بين الجمل والأسلوب المفصل والمقطع، وحذف أدوات الوصل والتكرار، فأرسطو اتخذ من هذه الموضوعات أسسا لدراسة الأساليب والتمييز بينها، خاصة أسلوب الخطابة الذي يحتاج إلى العناية التامة في اختيار الألفاظ وترتيبها [(2)].

وذكر الباحثون أن الهنود عنوا بنظرية النظم، ووصلوا إلى مستوى من الثقة عما وصل إليه نقاد الأدب في البيئات الأخرى، ومن الدراسات التي توضح فكرة النظم عند الهنود وبلاغتهم ما جاء في كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ عن الصحيفة الهندية وصفات الخطيب وأسلوبه في قوله: "أوّل البلاغة اجتماع آلة البلاغة وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللّحظ، متخيّر اللفظ، لا يكلّم سيد الأمة ولا الملوك بكلام السوقة ويكون في قواه فضل التّصرف في كل طبقة، ولا يدقّق المعاني كل التّدقيق، ولا ينقّح الألفاظ كل التّنقيح، ولا يصفّها كل التصفية" [(3)].

أما عند العرب فقد ذكر البيروني (ت 440 هـ) عن تأريخ الهنود ومحاولاتهم البلاغية التي كانت لها علاقة بقضية الإعجاز الديني في كتبهم في قوله: "فقد عرف في تاريخ الهنود أنه كانت لهم بلاغة وأن بلاغتهم ارتبطت بحياة كتابهم الديني "VEDA"، وقد عرف العرب هذا الكتاب، وسجلوا فيما وصل إلينا من آثارهم ما شهدوه من عناية أولئك الهنود بكتابهم الديني وما اقتضته هذه العناية، من استقرار القواعد العامة التي تشكل حياة البلاغة عندهم [(4)].

وكان للنحاة العرب يد طولى في دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند الجملة وما يحدث فيها من تقديم وتأخير، أو حذف وذكر، أو فصل ووصل ولعلّ "سيبويه" من أقدم الذين وقفوا عند هذه الجوانب ودرسها بعمق في فصول كتابه الشهير وأبوابه وأخذ عنه الآخرون من نحاة وبلاغيين ونقاد

---

(1)– فنّ الشعر، أرسطو، ترجمة ابراهيم حمادة، مكتبة الانجلو المصرية، د ط، د ت، ص57.

(2)– الخطابة، أرسطو طاليس، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الترجمة العربية القديمة وكالة المطبوعات، لبنان، د ط، 1979، ص185–186.

(3)– البيان والتبيين، الجاحظ، ج 01 تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط 07، 1998، ص92.

(4)– المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، السيد أحمد خليل، دار النهضة العربية، لبنان، ط 01، 1968، ص77.

أصوله وبنو عليها نظرياتهم ولكن "سيبويه" والنحاة لم يسمّوا هذه البحوث نظما وإنما هي قواعد تسيير عليها العرب في كلامها أو إنشائها ولا نستطيع أن ننسب إليهم بعد ذلك نظرية النظم التي حاول بعض المعاصرين أن يربطها بهؤلاء النحاة ربطا وثيقا ليجرد البلاغيين وعلى رأسهم عبد القاهر الأصالة والتجديد، مع أنّ هذه الموضوعات التي بنيت عليها هذه الفكرة كانت نحوية محضة، ولكن البلاغيين استفادوا منها وصوّروها خير تصوير [1].

وتحدث الجاحظ عن النظم في كتابه "نظم القرآن"، فقال: "وعبت كتابي في خلق القرآن، كما عبت كتابي في الردّ على المشتبهة، وعبت (كتابي) في الدّول في أصول الفتيا والأحكام، كما عبت كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبديع تركيبه" [2]، وقال كذلك: "وفي كتابنا المنزّل الذي بدا على أنه صدق، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد، مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به" [3].

فالجاحظ في هذين القولين يؤمن بأن القرآن معجز بنظمه وما فيه من بلاغة وفصاحة تأسر القلوب، فبنى تصوّره للأدب عامة على هذا الإعجاز.

ونجد فكرة النظم تتطور عند أبي سعيد السيرافي وتأخذ صورة أكثر جلاء حينما حدّث فقال: أبو سعيد: أخطأت لأن صحيح الكلام من سقيمه يعرف بالنظم المألوف والإعراب المعروف إذا كنّا نتكلم بالعربية، وفاسد المعنى من صالحه يعرف بالعقل إذا كنّا نبحث بالعقل، وهبك عرفت الراجح من الناقص من طريق الوزن [4].

أما مسألة إعجاز القرآن فكان لها أثر في بلورة فكرة النظم، وقد ذهب قوم من المتكلمين إلى أنّ وجه الإعجاز هو ما اشتمل عليه القرآن من النظم الغريب المخالف لنظم العرب ونثرهم في مطالعه ومقاطعه وفواصله، وذهبت جماعة منهم إلى أنّ وجه الإعجاز في مجموع الأمرين: النظم، وكونه في أعلى درجات البلاغة ولأبي عبد الله محمّد بن يزيد الواسطي (ت 306 هـ) كتاب في إعجاز القرآن

---

(1)– عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص52.

(2)– الحيوان، الجاحظ، ج 04 تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 02، 1966، ص09.

(3)– المرجع نفسه، ص90.

(4)– الامتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، ج 01 ، ضبط وشرح أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، لبنان ، د ط ، د ت ، ص190–110.

سماه "إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه" ولا نعرف عنه شيئا مع أنّ عبد القاهر شرحه مرتين، لأن الأصل وشرحيه لم تصل، وإن كان العنوان يظهر أنه عالج مسألة النظم وأقام عليها إعجاز القرآن [1].

وفي كتب الإعجاز التي وصلت إلينا حديث عن النظم ولكنّه لا يجلي الصورة ولا يوضح الهدف وإنما هي ومضات في الطريق سار عليها البلاغيون فأبو سليمان حمد بن مُحَّد بن إبراهيم الخطابي (ت 388 هـ) يرى أن القرآن إنما صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضّمنا أصح المعاني [2].

ويقول الخطابي: "فالقسم الأوّل أعلى طبقات الكلام وأرفعه، والقسم الثاني أوسطه وأقصده، والقسم الثالث أدناه وأقربه، فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة، وأخذت من كل نوع من الأنواع شعبة، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد في نعومتها كالمتضادين لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والمتانة في الكلام تعالجان نوعا من الوعورة، فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبو كل واحد منهما على الآخر فضيلة خصّ بها القرآن، يسّرها الله بلطيف قدرته من أمره ليكون آية بيّنة لنبيه ودلالة له على صحة ما دعا إليه من أمر دينه" [3].

وكان كلام القاضي عبد الجبار (ت 415 هـ) أكثر وضوحا حينما رأى أنّ الفصاحة والبلاغة تقومان على أضمّ الكلمات وتقارنها قال: "أعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام بالضّم على طريقة مخصوصة ولابد مع الضّم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضّم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها، ولابد من هذا الاعتبار في كل كلمة تضم لابد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها، فإن قال: فقد قلتم في أن جملة ما يدخل في الفصاحة

---

(1)- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص54.

(2)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3)- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، دار المعارف ، مصر، ط 03، 1976 ، ص26.

حسن المعنى، فهلا اعتبرتموه ؟ قيل له: إن المعاني وإنْ كان لا بدّ منها، فلا تظهر فيها المزيّة؛ ولذلك نجد المعبِّرَين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متّفق، على أنّا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد، فإذن يجب أن يكون الذي يُعتَبَر: التزايد عنده الألفاظ التي يُعبّر بها عنها، فإذا صحَّت هذه الجملة فالذي تظهر فيه المزيّة ليس إلا الإبدال (الاختيار) الذي به تختص الكلمات أو التقدّم والتأخر الذي يختص الموقع، أو الحركات التي تختص الإعراب، فبذلك تقع المباينة [1].

ولابدّ من الكلامين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون إنما زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه، ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره، وكذلك فيها إذا تغيّرت حركاتها، وكذلك القول في جملة من الكلام، ثم قال: "وهذا يبين أن المعتبر في المزية ليس بنية اللفظ، وأن المعتبر فيه ما ذكرناه من الوجوه" فأما حسن النغم وعذوبة القول فهما يزيد الكلام حسنا على السمع لأنه يوجد فضلا في الفصاحة [2].

ذلك ما كانت عليه لفظة "النظم" قبل القرن الخامس الهجري، وليس أقوال الجاحظ ومن جاء بعده فكرة واضحة عنها إلا ما كان من كلام القاضي عبد الجبار الذي ربط الفصاحة بالنظم وبنى عليها رأيه في إعجاز القرآن وعندما جاء عبد القاهر الجرجاني وجد هذه الآراء في بيئات المعتزلة والأشاعرة: ورأى تصارع المؤلفين في الإعجاز فأراد أن يحل المشكلة ويعرض الفكرة واضحة وجلية، ولكنه وجد الناس زاهدين في العلم منكرين فضله ورآهم لا يفهمون من النحو إلا ما تعلق بأواخر الكلم من الإعراب فأراد رفع الكيف الذي أصابه وإيضاح معناه وغايته [3].

---

(1)– مغني اللبيب ،ابن هشام الأنصاري ،ج 16 ،ص 199 وما بعدها ،نقلا عن عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص55-56.

(2)– عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص56.

(3)–المرجع نفسه، الصفحة نفسها

الفصل الثاني:

التعليم من خلال نظرية النظم

المبحث الأول: النظم عند عبد القاهر الجرجاني

۞المطلب الأوّل: علاقة النحو بالنظم.

۞المطلب الثاني: مفهوم النظم عند الجرجاني.

۞المطلب الثالث: أسس نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.

المبحث الأول: "النظم عند عبد القاهر الجرجاني".

كان عبد القاهر الجرجاني من الشخصيات البلاغية في القرن الخامس الهجري، قال عنه القفطي: إنه فارسي الأصل جرجانيّ الدار، عالم بالنحو والبلاغة، قرأ ونظم في تصانيف النحاة والأدباء وتصدّر بجرجان،وشدّت إليه الرحال، وصنّف التصانيف الجليلة، منها أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز [1].

عزم عبد القاهر أن يقيم نظريته في البلاغة، والتي عرفت بـ"نظرية النظم"، خصّص لها كتابه المشهور "دلائل الإعجاز" من أوّله إلى آخره يبدي ويعيد لعلّه يجد من يفهم عنه أو يظفر بمن له طبع إذا قدحه ورى [2].

وأراد عبد القاهر الجرجاني من وراء هذه النظرية أن يرفع عن علم البيان الضّم الذي لحقه، ويصحّح أغلاط الناس فيه، فقد صار أفصحهم إذا سمع الفصاحة والبلاغة والبراعة فلا يعرف لها معنى سوى الإطناب وأن المتكلم في ذلك جبير الصوت، جاري اللسان، لا تعترضه لكنة ولا تقف به حبسة، وأن يستعمل اللفظ الغريب والكلمة الوحشية فإن استظهر للأمر، وبالغ في النظر، وألاّ يلحن فيرفع في موضع النّصب، أو يخطئ فيجيء باللفظة على غير ما هي عليه في الوضع اللغوي[3].

المطلب الأول: علاقة النحو بالنظم.

مرّ النحو قبل عبد القاهر الجرجاني بتطور كبير بعد أن وضع "سيبويه" كتابه الشهير، وصنّف المبرد كتاب "المقتضب" وألف النحاة موسوعاتهم، وكان النحو في عهد ازدهاره يعنى بالأساليب الرفيعة والعبارات البليغة إلى جانب عنايته بالإعراب والبناء ،ونظرة عابرة في كتاب "سيبويه" أو المقتضب تظهر هذه النزعة وتبين الحياة الخصبة التي عاشتها الدراسات النحوية في تلك الفترة فقد ذكر "سيبويه" في مطلع كتابه باب المسند والمسند إليه وهما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا، وباب الإخبار عن النكرة بالنكرة والاستفهام، والأمر والنهي [4].

---

[1]- النظم العربي بين النظرية والتطبيق، عبد العزيز عرفة، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، مصر، ط 01، 1974 ، ص45-46.

[2]- المصدر نفسه، ص46.

[3]- المصدر نفسه، ص46-47.

[4]- النظم العربي بين النظرية والتطبيق، عبد العزيز عرفة ، ص57.

وقال: " وإنما قيل: "دعاء" لأنه استعظم أن يقال: أمر أو نهي. وذلك قولك: اللهم زيداً فاغفر ذنبه، وزيداً فأصلح شأنه، وعمراً ليجزه الله خيراً. وتقول: زيداً قطع الله يده، وزيداً أمر الله عليه العيش، لأن "معناه معنى" زيداً ليقطع الله يده، وتحدّث عن أساليب النداء والإيجاز والاختصار وأشار إلى بعض فنون البيان كالتشبيه والمجاز، وذكر المبرد كثيرا من فنون التعبير في المقتضب، وفي الكامل واعتنى بها عناية كبيرة [(1)].

ففي عهد الجرجاني زهد الناس فيه وانصرفوا عنه فقال في كتابه الشهير "دلائل الإعجاز"، "وأما النحو، فظننته ضربا من التّكلف، وبابا من التّعسف، وشيئا لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد فيه على عقل، وأنّ ما زاد عنه على معرفة الرفع والنصب وما يتّصل بذلك مما تجده في المبادئ، فهو فضل لا يجدي نفعا، ولا تحصل منه على فائدة، وضربوا له المثل بالملح كما عرفت، وإلى أشباه لهذه الظنون في القبيلين، وآراء لو علموا مغبّتها وما تقود إليه لتعوّذوا بالله منها، ولانتفوا لأنفسهم من الرضا بها، ذاك لأنهم بإيثارهم الجهل على العلم، في معنى الصادّ عن سبيل الله، والمبتغي إطفاء نور الله تعالى" [(2)].

وأوضح عبد القاهر أهمية النحو فقال: "إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأنه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ولا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسّه وإلاّ من غالط في الحقائق نفسه، وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه ولم ير أن يستسقيه من صحبه ويأخذه من معدنه ورضي لنفسه بالنقص، والكمال لها معرض، وأثر الغبينة وهو يجد إلى الربح سبيلا[(3)].

إن توخي معاني النحو وإخضاعها للمعايير النحوية من الأسس التي أقام عليها عبد القاهر نظريته وفكرة النظم، وهذا ما بلوره في كتابه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، فقال: "النظم أو

---

(1)–النظم العربي بين النظرية والتطبيق، عبد العزيز عرفة، ص 57.

(2)– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص08.

(3)– عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص57–58.

معاني النحو هو خضوع الكلام لنواميس الفكر وبروزه على هيئة تحاكي الروابط المنطقية التي يقيمها بين المعاني فتكون البنية اللغوية صدى لبنية عقلية –منطقية سابقة–" [1].

ولئن كانت الألفاظ مفردة غير قادرة على محاكاة الفكر لأنها تحدث بالاصطلاح والتواضع ولا يقوم نظم حروفها على رسم من العقل فإن العلاقات التي تنشأ بينها في السياق قادرة على تلك المحاكاة ولابد أن يكون بينها وبين المعاني الحاملة لها شبه [2].

يرى الجرجاني أن النحو والنظم يقومان على أسس واحدة، فهو لا يفرق بين معاني النحو والنظم بل يجعل منهما كلمتين مترادفتين ولذلك فهو يقول في مقدمة كتابه: "هذا كلام وجيز يطّلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النّظم دفعة" [3].

ويقول كذلك: أعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها [4].

وذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في "الخبر" إلى الوجوه التي تراها في قولك "زيد منطلق" و"زيد ينطلق"، و"ينطلق زيد" و"منطلق زيد" و"زيد المنطلق" و"المنطلق زيد" و"زيد هو المنطلق" و"زيد هو منطلق" وفي "الشرط والجزاء" إلى الوجوه التي تراها في قولك "إن تخرج أخرج" و"إن خرجت خرجت" و"إن تخرج فأنا خارج" و"أنا خارج إن خرجت" و"أنا إن خرجت خارج" [5].

وفي "الحال" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيد مسرعا" و"جاءني يسرع" و"جاءني وهو مسرع أو وهو يسرع" و"جاءني قد أسرع" و"جاءني وقد أسرع".

---

(1)- التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمّو، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس ، د ط ، 1981، ص517.

(2)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، المدخل، ص03.

(4)- المصدر نفسه، ص81.

(5)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له [1]، وينظر في "الحروف" التي تشترك في معنى ثم ينفرد لكل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاًّ من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ "ما" في نفي الحال، بـ "لا" إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ "إن" فما يترجّح بين أن يكون، وبـ "إذا" فما علم أنه كائن.

وينظر في"الجمل" التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء"، وموضع "الفاء" من موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم" وموضع "لكن" من موضع "بل".

ويتّصف في التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصّحة وعلى ما ينبغي له[2].

وما جاء على لسان إبراهيم مصطفى في قوله: "وجاء بعد ذلك بآراء عبد القاهر الجرجاني، المتوفى سنة 471 هـ، ورسم في كتابه دلائل الإعجاز طريقا جديدا للبحث النحوي، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيّن أن للكلام "نظما" وأن رعاية هذا النظم وإتّباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهما معناه، ولا دالا على ما يراد منه، وضرب المثل لذلك بالمطلع المشهور وهو: "قفا نبك من ذِكرى حبيب ومنزل"، فلو خولف فيه "النظم" وعدل به عن سننه وقواعده فقيل: "نبك قفا حبيب من ومنزل ذكرى" لكان لغوا من الكلام وعبثا، ثم بيّن أن هذا النظم يشمل ما في الكلام من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وفصل ووصل، وعدول عن اسم إلى فعل، أو عن صيغة إلى أخرى، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة إذا ألفت مع غيرها لتفهم [3].

وكذلك في قوله: "ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإن من العقول ما أفاق لحظة من التفكير والتحرر وإن الحسّ اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب،

---

(1)– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص92.

(2)– المصدر نفسه، ص82.

(3)– إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، د ط ، 2012، ص25.

ويزنها بقدراتها على رسم المعاني والتأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها" [1]، دليل على الدعوة لإحياء البحث النحوي بالمعنى الذي أراده عبد القاهر وتوخي الدقة في المزج بين النحو وفهم المعاني.

لقد كرر عبد القاهر الجرجاني بيانه لفكرة توخي معاني النحو في مواضيع كثيرة من كتابه، وبالغ في الاستدلال له، وكأنه أحسّ ذلك من صنيعه، فقال: "وأعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أنه لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، قد بلغت من الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية، والتي أن تكون الزيادة عليه، كالتكلّف لما لا يحتاج إليه، فإنّ النّفس تنازع إلى تتبّع كل ضرب عن الشبهة" [2].

وفي الحق أن الإمام أبا بكر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه، وفي الاستدلال له وتأييده، وأنه تركه في غموض، وخلى العلماء منه في اضطراب [3].

وجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفا، ولا اهتدوا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه، وتأييدا لمذهبه، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه "علم المعاني" وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في أنها معاني النحو فسمّوا علمهم "المعاني" وبتروا الاسم هذا البتر المضلل[4].

لقد صرف النحاة عن "مجاز" أبي عبيدة فتنتهم بنحو "سيبويه"، وقرب عهدهم بكشفه، أما "نظم" عبد القاهر، فقد كان نصيبه أبخس، وشغل الناس عن فهمه أمران مهمان هما:

الأول: عامٌّ يتّصل بحال العلم في القرن الخامس، عصر أبي بكر، إذ كانت العقول قد همدت وقُيّدت بسلاسل من التقليد حرّمت عليها أن تقبل أي ابتداع أو تجديد [5].

---

(1)- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص26.

(2)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4)- المرجع نفسه، ص26-27.

(5)- المرجع نفسه، ص27.

الثاني: خاصٌّ يعود إلى طبيعة المذهب، وأن أساسه الذوق وتنبُّه الحسِّ اللغوي لزنة الأساليب ودرك خصائصها. وقد كانت العجمة إذ ذاك غالبة بغلبة الأعاجم، والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها، لا يبلغ بهم الحسُّ اللغوي أن يذوقوا ما ذاق عبد القاهر، ولا أن يدركوا ما أدرك، فاضْطُّر إلى مضاعفة الجَهْد في الكشف عن رأيه والاحتجاج له، ثم كُتِب له أن يخلِّي رأيه ـــ على وضوحه ـــ غامضًا يُعرِض عنه قوم ويُحرِّفه آخرون [(1)].

لقد نقل عبد القاهر الجرجاني النحو إلى جو يزخر بالحيوية وجعل موضوعاته ميدانا يجول فيها ذهنه الوقّاد وقلمه البليغ، ويطلع الناس على ألوان من التعبير مرّت بهم ولكنهم لم يتذوقّوا ولم يقفوا على روعتها وجمالها حتى جاء، فإذا التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والفصل والوصل، مادته التي أعاد تشكيلها وأضفى عليها من روحه ما لا نجده عند السابقين [(2)].

وكان لما كتب في دلائل الإعجاز أثر في خلق فن جديد هو "علم المعاني"، الذي عرّفه السكاكي بقوله: "هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقضي الحال ذكره"[(3)]، وقد أخذ موضوعات عبد القاهر وأعاد ترتيبها بعد أن جرّدها من نزعتها الأدبية ومزّق وحدتها وأحالها قواعد جامدة.

هذا هو فهم عبد القادر الجرجاني للنحو وهو فهم واسع عميق وقد رسم ببحوثه في دلائل الإعجاز طريقا جديدا للبحث النحوي وهو ما ينبغي أن يأخذ به الدارسون إذا أرادوا أن يعيدوا إلى النحو رونقه وصفاءه وحياته [(4)].

ولذلك قال المرحوم ابراهيم مصطفى :"ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا،وأن يكون هو سبيل البحث النحوي ،فان من العقول ما أفاق لحظة من التفكير والتحرر وان الحس اللغوي أخذ ينتعش

---

(1)- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى ، ص27.

(2)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب ،ص 63.

(3)- مفتاح العلوم ،السكاكي ،ص 77.

(4)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب ،ص 64.

ويتذوق الأساليب ويزنها بقدرتها على رسم المعاني والتأثير يها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية ورسم زخارفها"[1] .

وقد أثمرت دراسة عبد القاهر للنحو وخلقت نظرية "النظم" التي تعدّ أهم نظرية في النقد العربي القديم.

المطلب الثاني: مفهوم النظم عند الجرجاني.

إن نظرية عبد القاهر إلى النحو كما صوّرها في "دلائل الإعجاز" نقلت هذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات إلى جو رحب يفيض بالحركة والحياة، وقد استطاع بهذه النظرية الدقيقة أن يشرح فكرة النظم التي كانت سائدة في بيئات المعتزلة والأشاعرة حينما تعرضوا لإعجاز كتاب الله عزّ وجلّ [2].

وليس النظم عنده سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعْل بعضها بسببٍ من بعض، وهو في سبيل توضيح هذا التعريف قال أن الكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة لا تخرج عن ثلاثة هي: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون صبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له صفة أو تأكيدا أو عطف بيان أو بدلا أو عطفا بحرف، أو بأن يكون الأوّل مضافا إلى الثّاني، أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثّاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول، أو بأن يكون تمييزا [3].

وأما تعلق الاسم بالفعل، فبأن يكون فاعلا له، أو مفعولا مطلقا أو مفعولا به أو ظرفا مفعولا فيه زمانا أو مكانا أو مفعولا معه أو مفعولا له أو بأن يكون منزّلا من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء [4].

وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب: أحدها أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء، وكذلك

(1)–عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب ،ص 64.

(2)– المرجع نفسه ، ص65.

(3)– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4)– المرجع نفسه ، ص65-66.

سبيل الواو بمعنى "مع" وحكم "إلا" في الاستثناء فإنها بمنزلة الواو الكائنة بمعنى "مع" في التوسط، والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول.والضرب الثالث: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه [1].

وقرر في مدخل دلائل الإعجاز أن النظم ليس سوى حكم من النحو نتوخّاه، وجزم أن ليس غيره وإن أنكر المنكرون .

فالنظم عند معاني النحو ولذلك كرّر هذا المعنى وأعاده، وقد بيّن موضوعاته وحصرها في قوله: " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تُخِل بشيء منها؛ وذلك أنَّا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه" [2].

يقول الجرجاني في كتابه: "هذا هو السبيل، فلستَ بواجدٍ شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلاّ وهو معنًى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووُضِع في حقّه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا قد وصِف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزيةٍ وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه" [3].

إن الفرق بين هذه الأساليب ليس فرقا في الحركات وما يطرأ على الكلمات وإنما في معاني هذه العبارات يحدثها ذلك الوضع والنظم الدقيق، ولذلك فليست العمدة في معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تؤدّي إليه هذه القواعد والأصول، وقد يكون أحدنا لا يعرف التسميات الدقيقة لموضوعات النحو، ولكنّه يعرف الفروق بينها ويحسّ بمعانيها حين يسمعها، شأنه في ذلك شأن البدوي الذي عاش بعيدا عن المصطلحات وما تعني بها كتب النحو غير أنه كان يفهم ما يسمع ويميز

---

(1)– عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص66.

(2)– المرجع نفسه، ص66–67.

(3)– المرجع نفسه، ص68.

بين أسلوب وأسلوب، وأوضح عبد القاهر هذه المسألة وقرّر أن الأمر يتعلق بمعاني العبارات ووضعها مواضعها لا بمعرفة قواعد النحو والصرف وأسماء موضوعاتها وقال: "قالوا: لو كان النظم يكون في معاني النحو، لكان البدوي الذي لم يسمع النحو قطّ ولم يعرف المبتدأ والخبر، وشيئاً مما يذكرونه، لا يتأتّى له نظم الكلام. وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدّم في علم النحو"، قيل: هذه شبهة من جنس ما عرض للذين عابوا المتكلمين فقالوا: إنا نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم والعلماء في الصدر الأول لم يكونوا يعرفون "الجوهر" و"العرض" و"صفة النفس" و"صفة المعنى" وسائر العبارات التي وضعتموها. فإن كان لا تتم الدلالة على حدوث العالم والعلم بوحدانية الله إلا بمعرفة هذه الأشياء التي ابتدأتموها، فينبغي لكم أن تدعوا أنكم قد علمتم في ذلك ما لم يعلموه، وأن منزلتكم في العلم أعلى من منازلهم. وجوابنا هو مثل جواب المتكلمين، وهو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات، فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: "جاءني زيد راكبا" وبين قوله: "جاءني زيد الراكب" لم يضرّه أن لا يعرف أنه إذا قال: "راكبا" كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في "راكب" إنه حال، وإذا قال: "الراكب" إنه صفة جارية على زيد وإذا عرف في قوله: "زيد منطلق" أن "زيدا" مخبر عنه و"منطلق" خبر، لم يضره أن لا يعلم أنّا نسمي "زيدا" مبتدأ [1].

فالقاعدة ليست الهدف وإنما الهدف الدلالة على المعنى، ولذلك كان للنحو عند عبد القاهر معنى واسع أخذ به البلاغيون، وبنى السكاكي "علم المعاني" على هذه الفكرة وهي فكرة لا يمكن أن ينكرها أحد وقد اعترف بها أو ببعضها الكثيرون ممن سبقوا عبد القاهر وكشفوا عما ذهب إليه[2]. فهؤلاء ذكروا النظم في قول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكًا   أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

وقول المتنبي:

ولِذا اسمُ أغطِيَةِ العُيُونِ جُفُونُها   مِنْ أنّها عَمَلَ السّيُوفِ عَوامِلُ

وقوله:

(1)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص68-69.

(2)- المرجع نفسه ، ص 69.

أَلطِّيبُ أنْتَ إذا أصابَكَ طِيبُهُ   والماءُ أنتَ إذا اغتَسَلْتَ الغاسِلُ

والفساد والخلل في مثل هذه الأبيات أن الشاعر تعاطي ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب فقدّم وأخّر، أو حذف وأضمر، أو فصل بين ركني الجملة فصلا باعد بينهما فخرج على النظم السليم أو ابتعد عن توخي معاني النحو وأحكامه، فقال معلقا على بيت الفرزدق: "وما مثله في الناس..." [(1)].

يقول عبد القاهر في كتابه "أسرار البلاغة": "فانظر أيتصور أن يكون ذمه للفظه من حيث إنك أنكرت شيئا من حروفه أو صادفت وحشيا غريبا أو سوقيا ضعيفا أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتب المعاني في الفكر فكدّ وكدّر ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة ولكن بعد أن يراجع فيها باب من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها وشدّة ما خالف بين أوضاعها" [(2)].

ومما جاء نظمه سليما قول البحتري:

بَلَوْنا ضَرائبَ مَن قَد نَرَى * فما إن رأينا لفتحٍ ضَرِيبَا

هُوَ المَرْء أبدت له الحادثات * عزْمًا وَشِيكًا ورأيًا صَلِيبا

فكالسّيفِ إنْ جِئتَه صارِخًا * وكالبَحْرِ إنْ جِئتَه مُسْتَثِيبَا [(3)]

يقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز: "فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازا في نفسك، فعُد، فانظر في السبب، واستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلاّ أنه قدّم وأخّر، وعرّف ونكّر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرّر، وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كلِّه، ثم لطّف موضع صوابه، وأتى مأتى يوجب الفضيلة" [(4)].

(1)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص68.
(2)- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص20-21.
(3)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص69-70.
(4)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص85.

وقال: "أفلا ترى أنَّ أوّل شيء يروقك منها قوله: هو المرء أبدت له الحادثات، ثم قوله: تنقل في خلقي سؤدد بتنكير السؤدد، وإضافة الخلقين إليه، ثم قوله: «فكالسيف» وعطفه بـ"الفاء" مع حذفه المبتدأ؛ لأنَّ المعنى لا محالة: فهو كالسيف، ثم تكريره "الكاف" في قوله: «وكالبحر»، ثُمَّ أن قرن إلى كل واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه، ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر، وذلك قوله: «صارخا» هناك و«مستثيبا» ها هنا؟ لا ترى حسنا تنسبه إلى النظم ليس سببه ما عددت أو ما هو في حكم ما عددت فأعرف ذلك [1].

لقد سيطرت فكرة النظم على الجرجاني وجعلته يوجّه البلاغة وجهتها، واندفع إلى أن ينفي كل مزية للكلام ما لم يكن له تعلّق بالنظم، بل قال أن النظم هو الأساس وأن معاني النحو هي المنطلق، ذلك لأننا قد علمنا علم ضرورة أن لو بقينا الدهر الأطول نصعّد ونصوّب ونبحث وننقّب نبتغي كلمة قد اتصلت بصاحبة لها ولفظة قد انتظمت مع أختها من غير أن نتوخى فيما بينهما معنى من معاني النحو، طلبنا ممتنعا وثنينا مطايا الفكر ضلعا، فإن كان هاهنا من يشك في ذلك، ويزعم أنه قد علم لاتصال الكلم بعضها ببعض وانتظام الألفاظ بعضها مع بعض معاني غير معاني النحو، فإنّا نقول له: هات، فبيّن لنا تلك المعاني وأرنا مكانها وأهدنا لها فلعلّك قد أوتيت علما قد حجب عنا، وفتح لك باب قد أغلق دوننا [2].

إن الاهتمام العظيم بالنحو للجرجاني وإرجاع كل ميزة إليه مدعاة لنقده والقول بأنه تعسّف كثيرا في ذلك [3]، وقد يكون هذا حقا لو أنه أهمل وسائل التعبير الأخرى ووقف عند هذه المسألة ولكنه أشرك الذّوق والتأمّل ومذاق الحروف وجمال الألفاظ وإن كان هذا الاشتراك غير واضح كل الوضوح لانصرافه إلى تثبيت نظرية النظم والردّ على منكريها، ومن المآخذ عليه أنه لم يقف عند معاني النحو يبيّن أسرارها ووجوه جمالها في معظم ما عرضه من الأمثلة [4].

فإذا كان عبد القاهر قد ذكر فيما جاء به من الأمثلة أن النظم هو توخي معاني النحو فإنه لم يشرح معنى هذا التوخي ولا سر جماله وإذا كان يريد أن يقنع بأن النظم هو توخي معاني النحو وأن

[1]–دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص85-86.

[2]– المصدر نفسه، ص322.

[3]– تأريخ النقد العربي من القرن الخامس إلى العاشر هجري، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، د ط ، د ت ، ص221.

[4]– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص86.

مراتب البلاغة تتفاضل من أجله فإن واجبا عليه أن يرى سر جمال النظم وأن يجعلنا نشعر بحسنه وفضيلته، وليس هناك أكثر مما ذكر من الأمثلة وتحليلها والوقوف على جمالها وأسرار نظمها وإذا كان قد قصّر أحيانا فليس مرجع ذلك إلى وضوحها عنده فحسب وإنما يرجع بعض قصوره إلى أن منها ما لا يدرك إلا بالذوق ولا يوقف على حسنها وميزتها إلا بالتأمّل وإحالة الفكر وإعادة النظر [1].

إن المنهج الذي اتخذه عبد القاهر الجرجاني في دراسته للنظم خاصة وللبلاغة عامة هو منهج لغوي قائم على الاستفادة من النحو في التحليل.

وقد أشار المعاصرون إلى هذا المنهج واعتبروه من المناهج التي ينبغي الأخذ بها في تحليل اللغة ودراسة الأدب، قال الدكتور محمّد مندور: " إنّه يستند إلى نظرة في اللغة أرى فيها ويرى معي كل من يمعن النظر أنّها تتماشى مع ما توصّل إليه علم اللسان الحديث من آراء، ونقطة البدء نجدها في آخر (دلائل الإعجاز) حين يقرر المؤلف ما قرره علماء اليوم من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات، وعلى هذا الأساس بنى عبد القاهر كل تفكيره اللغوي" [2]، وقال: "مذهب عبد القاهر هو أصحّ وأحدث ما وصل إليه علم اللغة في أوروبا لأيّامنا هذه، هو مذهب العالم السويسري الثبت فرديناند دي سوسير الذي توفي سنة 1913م" [3].

ولهذا المنهج قيمة كبيرة فهو أقرب إلى طبيعة الأدب وهو منهج يخدم اللغة ويسعى إلى تطويرها ومواكبة الصور الأدبية الجديدة، ولو توّسع عبد القاهر في بعض القضايا واتخذ القصيدة مجالا لتحليله ونقده لخدم النقد العربي خدمة كبيرة ولسبق المعاصرين، وليس صحيحا أنه ظل أسير النحو يقيس الشعر والكلام بمقاييسه ويقدره على معاييره وإنما حلّق بعيدا واتخذ التصوير الأدبي كله مجالا لتطبيق نظريته وإن قصر في بعض الأمور التي ينبغي أن لا تتّخذ دليلا على قصوره ومنفذا يلجأ إليه المعجبون بالنظريات [4].

---

(1)- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص83.

(2)- في الميزان الجديد، محمد مندور، دار نهضة مصر، مصر، ط 01، 1988، ص147.

(3)- النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، دار نهضة مصر، مصر ، ط 01، 1996، ص326.

(4)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص85.

هذه هي نظرية عبد القاهر في النظم خطى بها خطوات جديدة ووضع منها قواعد ثابتة وخدم بها اللغة والأدب ودفعها نحو التطور والتجديد.

المطلب الثالث: أسس نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.

بنى عبد القاهر الجرجاني نظريته في النظم على عدّة أسس أهمها:

أولا: النظم.

كخلاصة لما سبق ذكره في المطلب السابق عن النظم عند عبد القاهر الجرجاني، هو تصوّر للعلاقات النحوية بين الأبواب كتصور العلاقة بين المسند والمسند إليه وغيرها من العلاقات النحوية الكثيرة.

يقول في دلائل الإعجاز: "إذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن فروق الوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا نجد لها ازديادًا بعدها" (1).

أما المزية هذه فهي نتاج الأغراض والمعاني التي يوضّح لها الكلام حسب استعمال بعضها مع بعض وموقع بعضها من بعض، يقول: "واعلم أنه، وإن كانت الصورة في الذي أعدنا و أبدأنا فيه من أن لا معنى للنظم غير أن توفي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى غاية، وإلى أن تكون الزيادة عليه؛ كالتّكلف لما لا يحتاج إليه، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة" (2).

وكنتيجة لما قلنا فالنظم عند الجرجاني هو نظم للمعاني النحوية في نفس المتكلم لا بناء الكلمات في صورة جملة.

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص69.

(2)- المصدر نفسه، ص282.

ثانيا: الترتيب.

لقد خَلَصَ عبد القادر الجرجاني أن الميزة البلاغية تكمن في المعنى الذي تحدثه الألفاظ إذا ألفت على ضرب خاص، ورتبت ترتيبا معلوما، بحيث يقع ترتيب الألفاظ في الكلام على حسب ترتيب معانيها في النفس. وهذه المعاني يكون ترتيبها في النفس على ما يقتضي العقل ليثبت أن النظم هو ترتيب معاني الألفاظ في النفس وليس ترتيب الألفاظ وتواليها في النطق وفي ذلك يقول: "وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس" [1]، وقال كذلك: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[2].

والترتيب كما عرّفه تمام حسان هو "وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستكمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر" [3].

إنّ الترتيب عنصر مهمّ من عناصر النظرية، فيه يقاس حسب الكلام. يقول الفرزدق:

مَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

والواضح في هذا البيت أنّ هناك أربع مخالفات نحوية هي تقديم المستثنى على المستثنى منه، والفصل بين مثل وحي، وهما بدل ومبدل منه، وبين أبو أمّه وأبوه، وهما مبتدأ وخبر، وبين حي ويقاربه وهما نعت ومنعوت ولا يفصل بين كل منهما بأجنبي" [4].

يقول عبد القاهر الجرجاني مع بيت الفرزدق: "فانظر أتتصور أن يكون ذلك للفظه من حيث إنك أنكرت شيئاً من حروفه، أو صادفت وحشياً غريباً، أو سوقياً ضعيفاً؟ أم ليس إلاّ لأنه لم يرتّب الألفاظ في الذّكر على موجب ترتيب المعاني في الفكر؟ فكد وكدر، ومنع السامع أن يفهم بأجزاء

(1)–دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص45.

(2)– المصدر نفسه، ص40–41.

(3)– اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص188.

(4)– ينظر التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمو، ص116.

تتألف منها صور ولكن بعد أن يراجع فيها بابا من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها وشدّة ما خالف بين أوضاعها" [1].

إن عبد القاهر الجرجاني من خلال قوله هذا لم يردّ غموض المعنى إلى التعقيد اللفظي، بل ردّه إلى كون الشاعر أنه لم يرتب الألفاظ في النطق على حسب ترتيب معانيها في نفسه، ما جعل السامع لا يفهم البيت ولا يعي غرضه.

لقد أصبح النظم صنعة وثيقة الصلة بقوى الإنسان المدركة وفي مقدمتها العقل، وأصبح انتظام الوحدات اللغوية انعكاسا للمضمون في بنائه المنطقي، وبهذا عبد القاهر الجرجاني يقول: "إلى أصل من أهم أصول الوحدة المنطقية، فقسم للعقل مكانا في العمل الفني، وجعله هاديا لوحدة النسق في ترتبه على صورة تتلائم وقوى الإنسان العاقلة والمتذوقة" [2].

ثالثا: الموقع.

له صلة وثيقة مع الترتيب، لأن النظم لا يمكنه أن يتحقّق في الكلام ترتّب المعاني في النفس فقط، بل معرفة مواقعها في هذه النفس، يقول الجرجاني: "وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق حتى إذا ما عبّر عنها صادف كل لفظ موقعه ورتبته تبعا لموقع معناه، ورتبته في النفس" [3].

إنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، وإنّما تتفاضل من حيث ملائمة الكلمة للمعنى الذي تليها، يقول عمر بن أبي ربيعة:

كَمْ مالئٍ عينيهِ من شَيءٍ غَيرِهِ إذَا رَاحَ نَحْوَ الجمرة الْبيضُ كالدُّمَى [4]

فمن خلال هذا البيت أشارت إلى ضرورة ارتباط المعنى باللفظ، فالألفاظ لا تتحدّد وظائفها ولا قيمها النحوية في الجملة إلاّ بموقعها الأخصّ منها.

(1)– أسرار البلاغة، عبد القادر الجرجاني،تحقيق محمود شاكر أبو فهر ،مكتبة الخانجي ،مصر ،الطبعة 01 ، 1991 ، 113.

(2)– المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، السيد أحمد خليل، ص58.

(3)– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص44.

(4)– ديوان عمر بن أبي ربيعة ،عمر بن أبي ربيعة ، ج 01 ،تحقيق فايز محمد ، دار الكتاب العربي ،لبنان ، ط 02 ،1996 ،ص 19

ويقول عبد القاهر كذلك: "فإنّا نرى اللّفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع، ونراها فيما لا يحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير" (1).

وكخلاصة فإن الكلمة أو موقعها في النظم مقياس لتحديد المزية والفصاحة عند الجرجاني.

رابعا: الصياغة.

يقول عبد القاهر الجرجاني: "وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصّور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدّى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنّقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخيّر والتدبّر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها، وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها، إلى ما لم يهتد إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر، والشاعر في توخيهما معاني النحو، ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم"(2).

إنّ الصياغة والتصوير هما سبيل الكلام، والصياغة عند الجرجاني دالة على براعة الصور الأدبية، يقول: "ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبّر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب، يصاغ منهما خاتم أو سوار. فكما أنه محال إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل، كذلك محال إذا أردت أن تعرف كان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه، وكما لو فضّلنا خاتمًا بأن تكون فضة هذا أجود أو فضه أنفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي إذا فصلنا بيتًا على بيت من أجل معناه أن لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام" (3).

وممّا سبق ذكره، فإنّ المفاضلة بين المعاني عند الجرجاني بني على الصياغة والتصوير، فحسن الكلام وبلاغته من عدمه يتوقّف على براعة الصياغة وحسنها من عدمه، وقد أشار إلى ذلك أبو هلال العسكري حين اشترط حسن المعرض لبلاغة أي كلام، حيث قال: "وإنما جعلنا حسن المعرض

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص307.

(2)- المصدر نفسه، ص59-60.

(3)- المصدر نفسه، ص196-197.

وقبول الصورة شرطا في البلاغة، لأن الكلام إذا كانت عبارته رثة، ومعرضه خلقا، لم يسم بليغاً وإن كان مفهوم المعنى، مكشوف المغزى" [1].

وللجرجاني: "فهم خاص للصّورة يخالف به مصطلح الصورة بالمعنى الفنيّ الضيّق الشائع في مؤلفات نقد الأدب والذي يتدرّج فيه وجوه المجاز كالاستعارة والكناية والتمثيل وإنما يستعمله في معنى أعم قريب من استعمال المناطقة وقت يقابلون بينها وبين المادة، وهي عنده من التجريد العقلي يستخلصها الناظر من الأشكال اللغوية المماثلة في النص بعد سيرها النظر والفكر" [2].

ولتوضيح هذا القول يقول معلقا على بيت بشار بن زيد:

كَأَنَّ مُثارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

يقول: "فبيت بشار إذا تأمّلته وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم، ورأيته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنعه الصانع حين يأخذ كسرا من الذهب فيذيبها ثم يصبّها في قالب، ويخرجها لك سوارا أو خلخالا. وإن أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار" [3].

وكخلاصة القول: "فإنّ عبد القاهر الجرجاني وضّح أن المزية لا ترجع إلى الألفاظ المجردة، ولا إلى المعاني العامة أو المعاني اللغوية للألفاظ، وإنما ترجع إلى النظم، الذي هو توخي معاني النحو فهو يقوم بترتيب الكلام حسب مضامينه، ودلالته في النفس، وبقدر ما يكون ترتيب الألفاظ رفق ترتيب المعاني في النفس، تكون البراعة، ويكون الحسن، فالمتكلم البليغ والأديب الجيّد، وفق ترتيب المعاني والأفكار التي تكونت في ذهنه ووضحت في عقله" [4].

---

(1)- الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط 01، 1981، ص19.

(2)- التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، حمادي صمو، ص520-521.

(3)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص317.

(4)- دراسات بلاغية، بسيوني عبد الفتاح فيود، مطبعة السعادة، مصر، ط 01، 1989، ص51.

خامسا: التعليق.

بنى الجرجاني نظريته على "التعليق"، واعتبره أساس النظم وقصد به: "إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، وتحدّد معاني الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية" [(1)]، وهذا ما أكّده من خلال قوله في دلائل الإعجاز: "معلومٌ أنْ ليسَ النظمُ سِوى تَعليقِ الكَلِمِ بعضِها ببعضٍ وجعلِ بعضِها بسببٍ مِن بعضٍ" [(2)]، وقوله: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك" [(3)].

وبعد أن ربط النظم بالتعليق، حدّد أقسامه في قوله: "فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض. وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه" [(4)].

وقوله كذلك: "هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطئه إن كان خطأ على النظم، ويدخل تحت هذا الاسم ألا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقّه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فتزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له. فلا ترى كلاما قد وصف بصحّة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتّصل بباب من أبوابه" [(5)].

ومن خلال هذا القول يتضح أن عبد القاهر الجرجاني نصّ مع معاني النحو وأحكامه التي هي ضوابط العلاقات السياقية "التعليق" وهي مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل، فالكلام رهين هذه الشبكة من العلاقات التي تربط بين وحداته، وكلما كانت هذه العلاقات مطابقة للمعاني النحوية كان

---

(1)– اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص188–189.

(2)– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، ص04.

(3)– المصدر نفسه، ص97.

(4)– المصدر نفسه، ص08.

(5)– المصدر نفسه ، ص65.

الكلام فصيحا، وكلما فسدت فسد وخرج عن أن يكون فصيحا" [1]. والعلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي [2].

يقول تعالى:

﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [3].

يقول الجرجاني بخصوص هذه الآية الكريمة: "كيف ؟ وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك عاقل في أنها معنوية (أولها): أن كانت (على) فيها متعلقة بمحذوف في موضع المفعول الثاني. (والثاني): أن كانت الجملة التي هي (هم العدو) بعدها عارية من حرف عطف. (والثالث): التعريف في العدو وأن لم يقل: (هم عدو) [4].

ويحلّل الجرجاني مفترضا أنّ الآية جاءت على خلاف الأصل في قوله: "ولو أنّك علقت (على) بظاهر، وأدخلت على الجملة التي هي (هم العدو) حرف عطف، وأسقطت الألف واللام من فقلت: "يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم عدو" لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها. ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون (عليهم) متعلقا بنفس (الصيحة) ويكون حاله معها كحاله إذا قلت: "صحت عليه" لأخرجته عن أن يكون كلاما فضلا عن أن يكون فصيحا. وهذا هو الفيصل لمن عقل [5].فالتعليق الذي قصده الجرجاني هو تعلق فيما بين معاني الألفاظ لا فيما بينها أنفسها، ومزية ومزية الكلام ترجع إلى الأغراض والمعاني، فترتيب الألفاظ يكون بحسب ترتيبها في النفس وأوضاعها في العقل، وهذا ما سنفصل فيه من خلال ما تبقى من التعليق: من خلال نظرية النظم فيما يلي ذلك.

---

(1)- الأسس الجمالية في النقد العربي غرض وتفسير ومقارنة، عز الدين إسماعيل، دار الفكر العربي، مصر، ط 02، 1968، ص237.

(2)- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص19.

(3)- سورة المنافقون، الآية 04.

(4)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص309.

(5)-المصدر نفسه، الصفحة نفسها

الفصل الثاني ـــــــ

المبحث الثاني: التعليق في علاقته بالنظم

۞المطلب الأوّل: اللفظ والمعنى.

۞المطلب الثاني: الحال والمقام.

۞المطلب الثالث: القرينة.

المبحث الثاني: "التعليق في علاقته بالنظم".

المطلب الأول: "اللفظ والمعنى".

شغلت فكرة اللفظ والمعنى النقاد والبلاغين العرب منذ عهد مبكّر، وأخذت جهدا كبيرا منهم، وكان الجاحظ (ت 255 هـ) من أقدم الذين عنوا بهذه المسألة، واهتمّ بالفصاحة اهتماما كبيرا لأنه يرى أن العناية بالألفاظ جديرة بالاهتمام وتعتبر دراسته للألفاظ من أوسع ما وصل إلينا من تلك الفترة، فقد تكلّم عن تنافر الحروف وملائمة الألفاظ وتماثلها ورأى أنّ اللفظ كما لا ينبغي أن يكون عاميا وساقطا سوقيا ،كذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا إلاّ أن يكون المتكلم بدويا أعرابيا، فإن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس كما يفهم السوقي رطانة السوقي[1]. ودفعته هذه العناية باللفظ إلى أن قال في كتابه الحيوان: "والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبري والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السّبك، فأنمى الشعر صناعة وضرب من النسج وجنس من التصوير" [2].

وظنّ بعض الباحثين أنّه يميل إلى اللفظ كل الميل وأنه يهمل المعنى كل الإهمال والحق أنه عني بالمعنى كما عني باللفظ، وقوله: "فإنما الشعر صناعة، وضرب من الصبغ، وجنس من التصوير" يوضح رأيه ويظهر نزعته ولعل دفاعه عن اللفظ يعود إلى ما كان بين العنصرين العربي والأعجمي من صراع، فقد تشبّع الأعاجم للمعنى تشبّعا كبيرا واتّجه العرب إلى اللفظ يعظمونه تعظيما [3].

وقد عرف الجاحظ بكرهه للشعوبية ودفاعه عن العرب فأولى اللفظ عنايته ليسكت الخصوم مع أنّه يروي أن بعضهم لا يحفل إلا بالمعنى كأبي عمرو الشيباني الذي يرى أنّ المعنى متى كان رائعا حسنا ظلّ كذلك في أيّة عبارة وضع فيها فالبيتان:

لا تَحْسَبَنَّ الْمَوْتَ مَوْتَ الْبِلَى فَإِنَّمَا الْمَوْتُ سُؤَالُ الرِّجَالِ

كِلاهُمَا مَوْتٌ وَلَكِنَّ ذَا أَشَدُّ مِنْ ذَاكَ لِذُلِّ السُّؤَالِ

---

(1)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص91.

(2)- الحيوان، الجاحظ، ج 03،ص 131-132.

(3)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص91-92.

استحسنهما أبو عمرو على حين ليست عليهما مسحة من جمال سوى الوزن، وعابه الجاحظ ورأى أنّه مسرف في تقديرهما [1]، وقال: "وأنا رأيت أبا عمرو الشيباني وقد بلغ من استجادته لهذين البيتين، ونحن في المسجد يوم الجمعة، أن كلّف رجلا حتى أحضره دواة وقرطاسا حتى كتبهما له، وأنا أزعم أنّ صاحب هذين البيتين لا يقول شعرا أبدا، ولولا أن أدخل في الحكم بعض الفّتك لزعمت أنّ ابنه لا يقول شعرا أبدا" [2].

وقد رأى الدكتور أحمد مطلوب أنّ الحقّ مع الجاحظ لأنّ هذين البيتين وإن دخلا بالمعنى ليسا من الشعر الصافي الرقيق.

ولعلّ هذه القصّة تجعل الباحث يؤمن بأنّ الجاحظ يجمع بين اللّفظ والمعنى أو أنّه من أصحاب الصياغة القائمة على هذين الركنين، ومن هنا لا نؤمن بما ذهب إليه بعضهم من أنّه من أنصار اللفظ وحده ولأجله خاض عبد القاهر الجرجاني غمار البحث وتمسك بالمعنى وأقام نظرية النظم[3].

إنّ قول بعض النقّاد أنّ الجاحظ فصل بين اللّفظ والمعنى في كتابه البيان والتبيان بقوله: "قال بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني" [4]، فإن ابن قتيبة (ت 276 هـ) قسّم الشعر إلى أربعة أضرب: ضرب منه حسن لفظه وجاد معناه، وضرب منه حسن لفظه وحلا فإذا أنت فتشته لم تجد هناك فائدة في المعنى، وضرب منه جاد معناه وقصرت ألفاظه، وضرب منه تأخر معناه وتأخر لفظه[5].

كما نجد أنّ الفصل بين اللّفظ والمعنى كان واضحا عند البلاغيين والنقاد الآخرين، غير أن ابن رشيق القيرواني (ت 463 هـ) أشار إلى ضرورة التلائم بينهما.

قال ابن رشيق: "اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم: يضعف بضعفه، ويقوى بقوّته، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصاً للشعر وهجنة عليه، كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعور وما أشبه ذلك، من غير أن تذهب الروح، وكذلك

---

(1)–عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب ، ص92.

(2)– الحيوان، الجاحظ، ج 03، ص131.

(3)– عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص92.

(4)– البيان والتبيين، الجاحظ، ج 01، ص 76 .

(5)– عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص92-93.

إن ضعف المعنى واختّل بعضه كان للّفظ من ذلك أوفر حظّ، كالذي يعرض للأجسام من المرض بمرض الأرواح، ولا تجد معنى يختل إلاّ من جهة اللّفظ، وجريه فيه على غير الواجب، قياساً على ما قدّمت من أدواء الجسوم والأرواح، فإن اختل المعنى كله وفسد بقي اللّفظ موّاتاً لا فائدة فيه، وإن كان حسن الطّلاوة في السمع، كما أن الميت لم ينقص من شخصه شيء في رأي العين، إلا أنه لا ينتفع به ولا يفيد فائدة، وكذلك إن اختل اللّفظ جملة وتلاشى لم يصح له معنى؛ لأنّا لا نجد روحاً في غير جسم البتة" [(1)].

وبهذه الصورة ربط ابن رشيق بين ركني الكلام، اللّفظ والمعنى وجعلهما العمدة في حسنه وجودته على خلاف ابن قتيبة الذي فصل بينهما وجعل من الشعر ما يحسن لفظه ومعناه أو لفظه أو معناه [(2)].

وكان ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ) يعاصر ابن رشيق ولم يأخذ بهذا المسلك الذي سلكه معاصره بل عند تحديده مقاييس حسن الكلام عني عناية كبيرة باللّفظ المفرد ووضع له شروطا حصرها في ثمانية أشياء: أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج، وأن تجد تأليف اللفظة في السمع حسنا ومزية على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، وأن تكون الكلمة غير متوعّرة وحشية، وأن تكون غير ساقطة عامية، وأن تكون جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة، وألاّ تكون قد عبّر بها عن أمر آخر يكره ذكره فإذا أوردت وهي غير مقصودة بها ذلك المعنى قبحت، وأن تكون معتدلة غير كثيرة الحروف، وأن تكون مصغّرة في موضع عبّر بها فيه عن شيء لطيف أو خفيّ أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك فإنها تحسن به [(3)].

وفي هذا الوقت الذي كان ابن سنان يبحث البلاغة والنقد بحثا يقوم على الجزئيات وينتهي إلى الكلّ المجموع كان عبد القاهر يقيم بناء نظرية النظم ويحلّل في صوتها إعجاز القرآن واللّفظ والمعنى [(4)].

---

(1)- العمدة في صناعة الشعر ونقده، ابن رشيق القيرواني، ج 01 ، مطبعة السعادة، مصر ، ط 01، 1907 ، ص124.

(2)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص94.

(3)- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 01، 1982 ، ص67-68.

(4)- المرجع نفسه، ص66.

وجد عبد القاهر أنّ بعض النقّاد والبلاغيين أسرف في تعظيم اللفظ ولذلك وقف يقاوم هذا التيار ويردّ على اللفظين وشبهاتهم وفساد ذوقهم في فهم الكلام ويصفهم بأوصاف شتى [1].

قال في كتابه دلائل الإعجاز لمن ظنوا أنّ الفصاحة والبلاغة للألفاظ "واعلم أنك كلما نظرت وجدت سبب الفساد واحدا، وهو ظنّهم الذي ظنّوه في "اللّفظ" وجعلهم الأوصاف التي تجري عليه كلّها أوصافا له في نفسه، ومن حيث هو لفظ، وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفا له في نفسه، وبين ما كانوا قد أكسبوه إياه من أجل أمر عرض في معناه. ولما كان هذا دأبهم ثم رأوا الناس وأظهر شيء عندهم في معنى الفصاحة: تقويم الإعراب والتّحفّظ من اللّحن لم يشكوا أنه ينبغي أن يعتد به في جملة المزايا التي يفاضل بها بين كلام وكلام في الفصاحة، وذهب عنهم أن ليس هو من الفصاحة التي يعنينا أمرها في شيء. وإن كلامنا في فصاحة تجب للّفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق، ولكن من أجل لطائف تدرك بالفهم" [2].

وقال كذلك: "ومعلوم أن الأمر بخلاف ذلك فإنّا نرى اللّفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع ونراها بعينها فيما لا يحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير. وإنما كان كذلك لأن المزية التي من أجلها نصف اللّفظ في شأننا هذا بأنه فصيح مزية تحدث من بعد أن لا تكون، وتظهر في الكلم من بعد أن يدخلها النظم. وهذا شيء إن أنت طلبته فيها وقد جئت بها أفرادا لم ترم فيها نظما، ولم تحدث لها تأليفا طلبت محالا. وإذا كان كذلك وجب أن يعلم قطعا وضرورة أن تلك المزية في المعنى دون اللّفظ" [3].

لقد اهتم الجرجاني كثيرا بالردّ على اللّفظين وتفنيد آرائهم، وأرجع المزية في الكلام إلى النظم أو توخي معاني النحو، ولذلك لا تتفاضل الألفاظ من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها تثبت لها في ملائمة معنى اللفظة بمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللّفظ، وضرب أمثلة وضّح فيها هذه الفكرة وقال: "ومما يشهد لذلك أنك ترى

---

(1)- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص95.

(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص399.

(3)- المصدر نفسه ، ص401.

الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ "الأخدع" في بيت الحماسة":

تَلَفَّتُّ نَحْوَ الحَيّ حَتّي وَجَدتُنِي وَجِعْتُ مِنَ الإِصْغَاءِ لِيتاً وَأَخْدَعَا

وبيت البحتري:

وَإِنّي وَإِنْ بَلَّغْتَنِي شَرَفَ الغِنَى وَأَعْتَقْتَ مِنْ رِقِّ المَطَامِعِ أَخْدَعِي

فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام:

يَا دَهْرُ قَوِّمْ مِنْ أَخْدَعَيْكَ فَقَدْ أَضْجَجْتَ هذَا الأَنَامَ مِنْ خُرُقِكْ

فتجد لها من الثقل على النفس، ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة ومن الإيناس والبهجة [1].

إن الألفاظ عند عبد القاهر الجرجاني رموز للمعاني المفردة التي تدل عليها هذه الرموز أو مجرّد علامات للإشارة إلى شيء ما وليست للدّلالة على حقيقته، والإنسان يعرف مدلول اللّفظ المفرد أوّلا ثم يعرف هذا اللفظ الذي يدل عليه ثانيا، قال: "وشبيه بهذا التّوهّم منهم أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتّب في نفسه إلا بترتّب الألفاظ في سمعه، ظنّ عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ، وأن الترتّب فيها مكتّسب من الألفاظ، ومن ترتّبها في نطق المتكلم، وهذا ظن فاسد ممّن يظنّه، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له. والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع، وإذا نظرنا علمنا ضرورة أنه محال أن يكون الترتّب فيها تبعا لترتّب الألفاظ ومكتسبا عنه لأن ذلك يقتضي أن تكون الألفاظ سابقة للمعاني، وأن تقع في نفس الإنسان أولا، ثم تقع المعاني من بعدها وتالية لها، بالعكس مما يعلمه كل عاقل إذا هو لم يؤخذ عن نفسه، ولم يضرب حجاب بينه وبين عقله، وليت شعري، هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها، ومصرفة على حكمها، أو ليست هي سمات لها وأوضاعا قد وضعت لتدل عليها، فكيف يتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدّمها في تصور النفس؟ إن جاز ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء

(1)- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص96-97.

قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء، وقبل أن كانت وما أدري ما أقول في شيء يجر الذاهبين إليه إلى أشباه هذا من فنون المحال، ورديء الأقوال [1].

وقال: "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد وهذا علم شريف وأصل عظيم، والدليل على ذلك أنّا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا: "رجل" و"فرس" و"دار" لما كان يكون لنا علم بمعانيها وحتى لو لم يكونوا قالوا: "فعل" و"يفعل" لما كنا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله، ولو لم يكونوا قد قالوا: افعل، لما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف، لكنّا نجهل معانيها فلا نعقل نفيا ولا نهيا ولا استفهاما ولا استثناء وكيف؟ والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم، لأن المواضعة كالإشارة، فكما أنك إذا قلت: "خذ ذاك" لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها. كذلك حكم "اللفظ" مع ما وضع له. ومن هذا الذي يشك أنّا لم نعرف "الرجل" و"الفرس" و"الضرب" و"القتل" إلا من أساميها؟ لو كان لذلك مساغ في العقل، لكان ينبغي إذا قيل: "زيد" أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة" [2].

إن الألفاظ ليست لها رمزية وهي منفردة وإنما تختّص إذا توخيّ فيها النظم، وإن مدلول الألفاظ هو الذي ينوّر القلب لا الألفاظ [3].

إن الاستحسان ليس برشاقة اللفظ وعذوبته وإنما بأمر يقع من المرء في فؤاده، فإذا رأيت البصير كجواهر الكلام يستحسن شعرا أو يستجيد نثرا ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ فيقول: "حلو رشيق"، "حسن أنيق" و"عذب سائغ" و"خلوب رائع"، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع إلى

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص319-320.

(2)- المصدر نفسه ، ص415-416.

(3)- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص61.

أجراس الحروف، وإلى ظاهر الوضع اللغوي، بل إلى أمر يقع من المرء في فؤاده، وفضل يقتدحه العقل من زناده" [1].

وإن الألفاظ أوعية للمعاني ،فهي تتبعها في مواقعها ولو كانت المعاني تابعة للألفاظ في ترتيبها لكان محالا أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها ،لكان مجالا أن تعتبر المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ ،وتزول عن أماكنها علما أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة [2].

والألفاظ خَدَمُ المعاني والمِصَرَّفَة في حكمِها، والمعاني هي المالكة سياستِها، المستَحَقَّةُ طاعتِها، فمن نَصَرَ اللفظَ على المعنى كان كمن أزالَ الشيءَ عن جِهَتِه وأحوالِهِ عن طبيعتِه [3]، لأن الألفاظ ليست إلا سمات للمعاني وأوضاعا قد وضعت لتدل عليها، فليس لها قيمة من غير تأليف ولو عمد إلى بيت شعر أو فصل نثر فعدّت كلماته عدا كيف جاء واتفق وأبطل نضده ونظامه الذي عليه بنى وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيّر ترتيبه الذي أفاد ما أفاد فقيل في: "قفا نبك من ذِكرى حبيب" خرج من كمال البيان إلى محال الهذيان وسقطت نسبته من صاحبه".

قال: "وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلام بيت شعر وفصل خطاب هو ترتيبها على طريقة معلومة وحصولها على صورة من التأليف مخصومة" [4].

إن الألفاظ لا تراد لأنفسها وإنما تراد لتجعل أدلة على المعاني وأن تغييرها قد يفقد الكلام طعمه وغرضه لقد رأى عبد القاهر أن الألفاظ لا تتمايز من حيث هي ألفاظ مفردة وإنما تكون لها المزية وعكسها حينما تنضم إلى بعضها مكونة جملا وعبارات، وأن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقها أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون أنفسها "لأنه إذا لم يكن في القيمة إلا المعاني والألفاظ لم يبق إلاّ أن تكون المعارضة معارضة من جهة ترجع إلى معاني الكلام المعقولة دون ألفاظها المسموعة وإذا عادت المعارضة إلى جهة المعنى، وكان الكلام يعارض من حيث هو

(1)- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني ، ص04.
(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص385.
(3)- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص08.
(4)- المصدر نفسه ، ص04.

فصيح وبليغ ومتخير اللفظ، حصل من ذلك أن "الفصاحة" و"البلاغة" وتخير "اللفظ" عبارة عن خصائص ووجوه تكون معاني الكلام عليها، وعن زيادات تحدث في أصول المعاني[1].

إن الألفاظ عند الجرجاني تقع مرتبة على المعاني المرتبة في النفس، وذلك "أنك ترتب المعاني أوّلا في نفسك ثم تحذو على ترتيب الألفاظ في نطقك" [2].

لقد فصّل الجرجاني هذه المسألة وشرح صلة ذلك بالفكر وميّز قبل كل شيء بين الحروف المنظومة والكلمات المنظومة وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس فهو إذا نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق، ولذلك كان عندهم نظيرا للنّسج والتّأليف والصّياغة والبناء والوشيّ والتحبير وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علّة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح. والغرض بنظم الكلم ليس أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، ولو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني في النفس، ثم النطق بالألفاظ على حذوّها لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم أو غير الحسن فيه، لأنهما يحسّان بتوالي الألفاظ في النطق إحساسا واحدا، ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئا يجهله الآخر [3].

إن إيمان عبد القاهر الجرجاني بنظرية النظم وتوخيّ معاني النحو لم تمكّنه من الميل إلى الألفاظ كل الميل وجعلها أساسا للمفاضلة، ولا أن يجنح إلى المعنى الخالي من كل ذرية وإن كان هو الذي يخطر في

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص200.

[2]- المصدر نفسه، ص349.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، ص109-110.

الذهن ثم يتبعه اللفظ، بل أنّه جمع بين اللفظ والمعنى عن طريق التلاحم في الصياغة والتصوير، وخالف النقّاد الآخرين الذين حاولوا أن يفصلوا ثنائية اللفظ والمعنى وبالتالي فصلهم بين ركني الكلام.

المطلب الثاني: الحال والمقام.

إن من الأوائل الذين تحدّثوا عن فكرة المقام عند البلاغيين عبد الله بن المقفع أثناء تعريفه لمعنى البلاغة حيث قال: " البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطبا ومنها ما يكون رسائل، فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى والإيجاز هو البلاغة، فأما الخطب بين السماطين، وفي إصلاح ذات البين فالإكثار في غير خطل، والإطالة في غير إملال وليكن في صدرك دليل على حاجتك كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته ثم قيل له: فإن ملّ المستمع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف قال ابن المقفع: إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو"[1].

لقد أشار ابن المقفع في قوله هذا إلى مدى الارتباط الشديد بين البلاغة والمعنى، وهذا ما ارتكز عليه الدرس اللغوي العربي. يقول أبو هلال العسكري أن: " البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن" [2].

أما العتابي فيرى حسب أبي هلال العسكري "أن كل من أفهمك حاجته فهو بليغ" [3]، لكن العسكري بيّن وقيّد هذا المعنى بالحسن حيث قال: "إنما عنى العتابي: إن أفهمك حاجته بالألفاظ الحسنة والعبارة النيرة فهو بليغ" [4].

[1]- البيان والتبين، الجاحظ، ج 03، ص115-116.

[2]- كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص10.

[3]- المصدر نفسه، ص11.

[4]- المصدر نفسه ، ص10.

ومن هنا يتضح أنه ربط بين الدلالة والجمال حيث قال: "جعلنا حسن المعرض وقبول الصورة شرطا في البلاغة" [1]، لذا هنا ينبغي للبليغ التوسع في معرفة العربية ووجوه الاستعمال لها والعلم بفاخر الألفاظ وساقطها ومتخيّرها ورديئها ومعرفة المقامات وما يصلح في كل واحدة منها من الكلام[2].

لقد كانت فكرة المقام في لب أعمال البلاغيين فقد عنوا بحال المتخاطبين وظروف الخطاب، وأشار العسكري إلى ذلك في قوله: "مكاتبة كل فريق منهم على مقدار طبقتهم و قوتهم في المنطق"[3]، وما استدل به قول النبي ﷺ "لما أراد أن يكتب إلى أهل فارس، كتب إليهم بما يمكن ترجمته فسهل الألفاظ حتى لا يخفى منها شيء على من له أدنى معرفة في العربية، ولما أراد أن يكتب إلى قوم من العرب فخم اللفظ لما عرف من فضل قوتهم على فهمه وعادتهم لسماع مثله"[4]، ومن هنا فمقياس الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبة الكلام لما يليق به أي مقتضي الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فمن الحكم تحليه الشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة"، وغير بعيد عن ذلك قال القزويني: "بلاغة الكلام هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ومقتضى الحال مختلف ومقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير مباين لمقام التعريف، ومقام التقديم مباين لمقام التأخير، ومقام الذكر مباين لمقام الحذف وكذا الذكي مباين لخطاب الغبي" [5].

أما المقال هو ما عدّ بمثابة السياق اللغوي فقد أولاه البلاغيون عناية خاصة بدليل أن عبد القاهر الجرجاني ربط فصاحة الكلمة بسياقها اللغوي والتركيب الذي قيلت فيه حيث يقول: "وجملة الأمر أنّا لا توجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ولكنها توجبها لها موصولة بغيرها ومعلقا معناها بمعنى ما يليها" [6].

---

(1)-كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري ، ص 11 .

(2)- المصدر نفسه، ص21.

(3)- المصدر نفسه، ص154.

(4)- المصدر نفسه، ص154-155.

(5)- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط 01، 2003، ص16.

(6)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص261.

وهذا هو السياق المقالي ومنه ما أثاره بعض البلاغيين عن أثر السياق في صياغة الحدث الكلامي بحيث تحدّثوا عن: "موضوع الزيادة لها مقامات تستمد قوامها من مناسبتها نحو قول موسى عليه السلام ﴿ **رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي**﴾ [(1)] بزيادة "لي" لاكتساء الكلام معها من تأكيد الطلب لانشراح الصدر، ما لا يكون بدونه" [(2)] لكن إضافة "لي" في الآية الكريمة ﴿ **رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي**﴾ بالرغم مما تحمله من توكيد في ثناياها إلاّ أنّ المعنى في زيادة "لي" هو طلب سيدنا موسى عليه السلام من الله عزّ وجلّ أن يخصّه دون غيره أو كأن الكلام بينهما مناجاة فتوسّل إلى الله أن يلبي رغبته دون علم أحد.

أمّا من جملة المقام فقد عني البلاغيون بحال المخاطبين وخصائص الخطاب "فإن سبيل ما يكتب به في باب الشكر ألا يقع فيه إسهاب، وسبيل ما يكتب به التابع إلى المتبوع في معنى الاستعطاف ومسألة النظراء ألاّ يكثر من شكاية الحال ورقتها، بل يجب أن يجعل الشكاية ممزوجة بالشكر والاعتراف بشمول النعمة وتوفير العائدة" [(3)].

من خلال هذه المقولة يتضح أنّ البلاغيين قد أشاروا إلى العلاقة بين المشتركين في الخطاب، فهذه العلاقة تحدّد نوع الخطاب وتبين خصائصه.

ويتميز عبد القاهر الجرجاني في تطبيق مفهوم السياق أثناء حديثه عن نظرية النظم، إذ "لا يعد الكلمة نقطة البدء–كما يظن– وإنما العكس هو الصحيح ، فالسياق هو نقطة البدء ، بحيث لا يمكن وجود كيان للتعبير إلا من خلاله، وحينئذ من الواجب رصد السياق، ثم البحث عن الألفاظ وعلاقتها فيه ثانياً" [(4)].

وركز الجرجاني اهتمامه بدلالة النظم، وأنّ اللفظ يكتسب معناه من التركيب وذلك لأنّ "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها

---

(1)– سورة طه، الآية 25.

(2)– كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص157–158.

(3)– الخطاب القرآني، دراسة في العلاقة بين النص والسياق، رسالة دكتوراه، خلود العموش، عالم الكتب الحديث، الأردن ، ط 01، 2008، ص59.

(4)– البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، أدبيات، مكتبة لبنان ناشرون، المكتبة المصرية اللبنانية للنشر، مصر ، ط 01، 1994، ص241.

إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد" [1]. حتى إنهم قد عرّفوا البلاغة بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو المقام، فمقام الفخر غير مقام المدح، وكلاهما يختلف عن مقام الدعاء أو الاستعطاف أو الهجاء أو غيرها، "أما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته".

وقد تناول الجرجاني أثر السياق الثقافي في التمييز بين الحقيقة والمجاز، وما يتصل بثقافة المتكلم ومعتقداته، فقد عَلَّقَ على قول الصلتان العبدي [2]:

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيرَ كَرُّ الغداة ومَرُّ العشيّ!

وقول ذي الإصبع العدواني [3]:

أَهْلَكَنَا الليلُ والنهارُ معاً والدهرُ يغدو مُصَمِّماً جَذَعاً!

عَلَّق عبد القاهر على ذلك بقوله: "كان طريق الحكم عليه بالمجاز أن تعلم اعتقادهم التوحيد، إما بمعرفة أحوالهم السابقة، أو أن تجد في كلامهم من بعد إطلاق هذا النحو، ما يكشف عن قصد المجاز فيه" [4].

وكتابا عبد القاهر الجرجاني (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) خير ما يمثل عناية البلاغيين بالسياق اللفظي (النظم)، وأهميته في تحديد قيمة الكلمة، وتوفيق البلاغيين في إحكام النظم، واستعمال وسائله في الدلالة على المعنى.

وكخلاصة لما جاء يمكننا القول بأن البلاغيين قد اهتموا في دراستهم للسياق على فكرة "مقتضى الحال" والعلاقة بين المقام والمقال. فأما "مقتضى الحال" فاهتم به علماء "علم المعاني"، و"الحال" في اصطلاحهم هو "مقتضى الحال".

---

(1)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص386.

(2)- الكامل في اللغة والأدب ، المبرد، مج 03 ،تحقيق عبد الحميد هنداوي ،وزارة الأوقاف السعودية ،السعودية ،د ط ، د ت، ص1101.

(3)- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، ج 02 ، دار الحديث ، مصر ، د ط ، 2002 ، ص 579.

(4)- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص389.

فعلماء "علم المعاني" اهتموا بأحوال المتكلم والمستمع والتعريف يقتضي أن يكون المتكلم على علم بأحوال السامع قبل أن يتكلم ،حتى يأتي بالكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع.

وإذا ما نظرنا إلى "المقال" على أنه يمثل "السياق اللغوي" فإننا نجد أن البلاغيين قد أولوه عناية كبيرة، وليس أدلّ من ذلك من ربط عبد القاهر الجرجاني فصاحة الكلمة بسياقها اللغوي والتركيب الذي قيلت فيه، حيث يقول: "وجملة الأمر أناّ لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنّا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلَّقا معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظة "اشتعل" من قوله تعالى: ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً** ﴾ [1] إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة، لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأس معرّفا بالألف واللام ومقرونا إليها الشيبُ منكرّاً منصوبا [2].

ويقول في موضع آخر: "فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلمٌ مفردةٌ، وأن الألفاظ تَثْبُتُ لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلُّق له بصريح اللفظ" [3].

وإذا نظرنا إلى "المقام" على أنه يمثل "سياق الموقف" وجدنا ذلك أيضا واضحا عند البلاغيين، فهذا عبد القاهر الجرجاني يربط الكلام بمقام استعماله، وهو لب دراسة المعنى اللغوي عنده، ومنبثق من نظريته للنظم، وثار على اللغويين العرب؛ لأنهم لم يستفيدوا من مبدأ جيّد وضعه سيبويه، مؤداه ربط الكلام بمقام استعماله [4]، بل وقع في ظنهم أن كل تقديم أو تأخير أو حذف...إنما هو للعناية والاهتمام كما قال صاحب الكتاب [5].

وأورد قول النحويين: "إنّ معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون مَنْ أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيثُ ويُفسدُ ويكثر في

---

(1)- سورة مريم، الآية 04.

(2)- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص99.

(3)- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4)- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها، البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ط 04، 1987، ص238-242.

(5)- الكتاب، سيبويه، ج 01، ص34.

الأذى أنهم يريدون قتله ولا يبالون مَنْ كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنه يقدِّم ذكر الخارجيّ فيقول: قَتَلَ الخارجيّ زيدٌ، ولا يقول: قَتَل زيدٌ الخارجيَّ؛ لأنه يعلم من حالهم أن الذي هم متوقّعون له، ومتطلّعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كُفُوا شرَّه وتخلصوا منه. ثم قالوا – أي النحاة: فإن كان رجلٌ ليس له بأس ولا يُقَدَّر فيه أنه يَقْتُلُ رجلاً وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنه يقدّم ذكر القاتل، فيقول: قَتَل زيدٌ رجلاً، ذاك لأن الذي يعنيه ويعنى الناس من شأن هذا القتل طرافتُه وموضعُ الندرة فيه وبُعدُه كان من الظن" (1).

ويرى الدكتور كمال بشر: أنّ البلاغيين قد وفّقوا في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي وهو المقام، ولكنهم –كعادتهم– طبّقوه بطريقتهم الخاصة، لقد كانت عنايتهم في "المقام" موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحو الجودة وعدمها. ولهذا كانت نظرتهم إلى المقام أو مجريات الحال أو ما يسميه هو المسرح اللغوي نظرة معيارية لا وصفية (2)، وبذلك يختلف المقام عند البلاغيين عن سياق الموقف عند المحدثين. أضف إلى ذلك أن "المقام عند البلاغيين معيار جمالي، أي يحكم بمراعاته ببلاغة المقال وبعدم مراعاته بعدم البلاغة.

المطلب الثالث: القرينة.

اهتم الجرجاني بالقواعد المستنبطة من التركيب، كالتقديم والتأخير والحذف والذكر (3) واستخدم عددا من المصطلحات"التأليف والتركيب والترتيب والنظام والنسق" في قوله: "والألفاظ لا تفيد حتى تؤلّف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب. فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدًّا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضْده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيّرت الذي بخصوصيّته أفاد كما أفاد، وبنسقه أبان المراد" (4)، ثم طبّق هذا الكلام النظري الذي أورده على بيت امرئ القيس: "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل" وذكر أنّك لو غيّرت في ترتيب الكلم على نحو"منزل قفا ذكرى من نبك حبيب" أخرجته من كمال

(1)– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص136–137.

(2)– دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر، د ط، 1973، ص 57.

(3)– التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، مصطفى النحاس، بحث منشور في كتاب " تمام حسان رائدا لغويا "، عالم الكتب، مصر، ط 01، 2002، ص 345.

(4)– أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص10.

البيان إلى محالّ الهذيان ويقول بعد أن نثر الشطر الشعري إنك" أسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحَلْتَ أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم. وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر أو فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة، وهذا الحكم – أعني الاختصاص في الترتيب – يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة على قضية العقل، ولن يتصور في الألفاظ وجوب تقديم و تأخير، وتخصيص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة" [1].

ويلتقي مصطلح التأليف الذي ذكره عبد القاهر الجرجاني، وأكّده في مواضع عديدة مع مصطلح التأليف الذي ذكره سيبويه من قبل في قوله: "وصرفت تميما وأسدا، لأنك لم تجعل واحدا منها اسما للقبيلة، فصار في الانصراف على حالهما قبل أن تحذِفَ المضاف، ألا ترى أنك لو قلت: اسأل واسطا، كان في الانصراف على حاله إذا قلت: أهل واسط، فأنت لم تُغيّر ذلك المعنى وذلك التأليف إلا أنك حذفت" [2] والغالب على الظن أن مقصوده من كلمة التأليف هنا هو نظم العبارة أو تأليف الجملة، انطلاقا من مُتَّجَهه النحوي الذي لم يكن يُعْنى في الغالب إلا بتركيب الجملة وحدها، دون تركيب الجملة مع الجمل الأخرى، لكن مصطلح النظم لم يرد في الكتاب وإن كان يفهم من حديثه عن استقامة الكلام وحسنه وقبحه.

ويلتقي مصطلح التأليف –أيضا– مع مصطلح التركيب عند دي سوسير الذي يقول:"إن مفهوم التركيب لا ينطبق على الكلمات وحسب، بل على مجموع الكلمات والوحدات المعقدة من المقاييس والأصناف كافة (الكلمات المركبة والمشتقة، أقسام الجملة، والجملة الكاملة)، ولا يكفي العلامة الرابطة بين مختلف أجزاء التركيب بل يجدر بنا أيضا أن نعتبر العلاقة التي تربط الكل بأجزائه" [3] فنلاحظ المصطلحات التي استخدمها (التركيب، الرابط، العلاقة). أما قول عبد القاهر إنه "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها

(1)–أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص10–11.

(2)– الكتاب، سيبويه، ج 03، ص247.

(3)– محاضرات في الألفية العامة، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوسف غازي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، د ط ، 1986 ، ص150–151.

طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما" فيدل على أن مواصفات الكلام لا تخرج عن التركيب اللغوي المتكون من مجموعة العلاقات النحوية التي لا تخالف الأقسام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وهذه الأقسام تترابط فيما بينها حسب الاستعمالات الاختيارية من قبل المتكلم.

ويرى عباس أن كل هذه الصور يعطي التركيب اللغوي مجموعة من العلاقات النحوية التي تتولد عنها المعاني التي يراها عبد القاهر في دلالات الكلم، وذلك بحضور الارتباط الضروري للمسند والمسند إليه الذي يتحكم فيهما التركيب اللغوي العام، والمسند و المسند إليه إما أن يتعلقا بجملة فعلية أو جملة اسمية على قدر ما يريد المتكلم في نظرية عبد القاهر الجرجاني. وقد فسّر عبد القاهر في هذا الصدد أن العلة الوظيفية والدلالية للتركيب اللغوي هما اللتان تحددان هذا الترتيب في نفس المتكلم، وليس الوظيفة القاعدية كما يقول في النص:"وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا، وهي المبتدأ لم يكن مبتدأ، لأنه منطوق به أوّلا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت به المعنى" [1] فالوظيفة الدلالية هي التي تحقق غرض المتكلم وتبين مقاصده، ويضيف عباس أن عبد القاهر بنظريته هذه قد حوّل القاعدة النحوية التي تحافظ على قانون النحو من أن المبتدأ هو ما يبتدأ به الكلام، ولذلك سمي بهذا الاسم.

وقد وظّف عبد القاهر الجرجاني مصطلح التعليق لتفسير العلاقات السياقية تحت عنوان النظم، الذي يعني به نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم دون بنائها على شكل جملة، وأشار إلى مسألة الفروق وهي تعني القيم الخلافية أو المقابلات بين معنى وآخر أو مبنى وآخر، وذكر مصطلح الرتبة كما هي معروفة عند النحويين وذلك في قوله: "موقع بعضها من بعض" ولم ينس النظام في قوله: "واستعمال بعضها مع بعض" ومعناه حاجة كلمة إلى كلمة أخرى. وذكر مصطلح البناء أي بناء كلمة لتناسب وظيفتها النحوية ومنه بناء الاسم المرفوع لمعنى الفاعلية أو الضمير المتصل أو المستتر، وبذلك يبقى الارتباط بين المعنى والمعنى وثيقا[2].

---

[1]- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص29.

[2]- المصدر نفسه، ص78.

وذكر مصطلح الترتيب أي موقع الكلمة في السياق من حيث الرتبة، ويفيد في معرفة مواطن التقديم والتأخير والرتب المحفوظة وغير المحفوظة.

وأورد الجرجاني نصا بيّن فيه "أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له: فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدّة معان كما يتوهّمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلّق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعلق. وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من عمرو وكون "يوم الجمعة" زمانا للضرب، وكون "الضرب" ضربا شديدا، وكون "التأديب" علة للضرب؛ أيتصور أن تفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة، وهو إسناد الضرب إلى "زيد" وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون "عمرو" مفعولا به، وكون "يوم الجمعة" مفعولا فيه وكون "ضربا شديدا" مصدرا، وكون"التأديب" مفعولا له، من غير أن يخطر ببالك كون زيد فاعلا للضرب؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور لأن عمرا مفعولا لضرب وقع من زيد عليه ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد وضربا شديدا بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته والتأديب علّة له وبيان أنه كان الغرض منه. وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدّة معان وهو إثباتك زيدا فاعلا ضربا لعمرو في وقت كذا وعلى صفته كذا ولغرض كذا، ولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد [1].

ويمكن توضيح مفهوم التعلّق في نص الجرجاني على النحو الآتي:

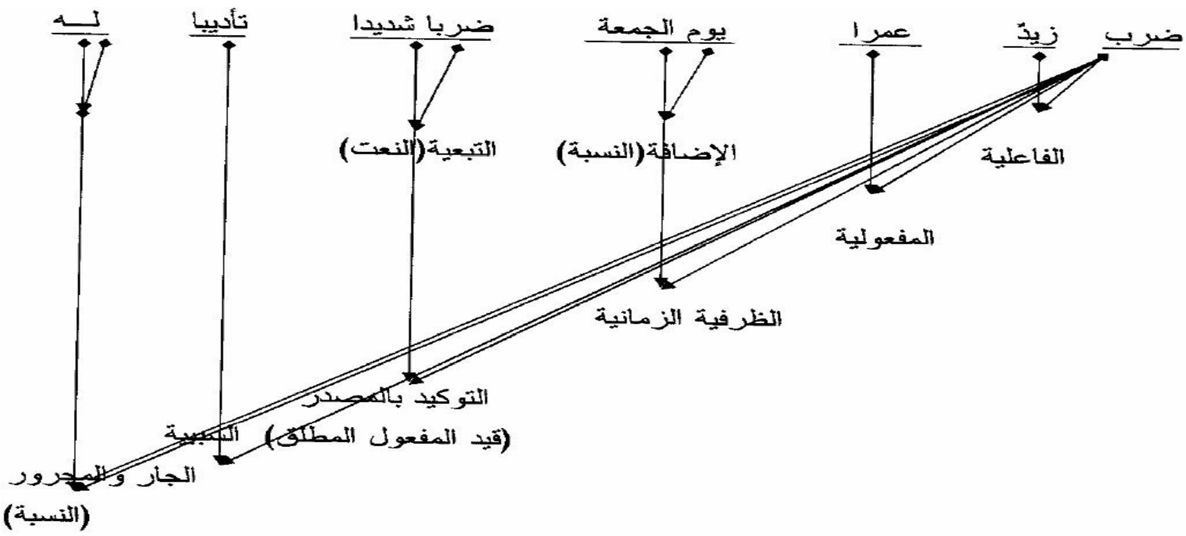

(1)-دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص234.

وهذا الرسم التخطيطي يظهر لنا فكرة التعلق والتلازم بين الأبواب النحوية، والرتب المحفوظة وغير المحفوظة. نحو التلازم بين الفعل والفاعل بعلاقة الفاعلية، والمفعول به بالفعل بعلاقة المفعولية، والمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور بعلاقة النسبة، والصفة والموصوف بعلاقة التبعية، والمفعول السببي مع الفعل بعلاقة السببية.

وقد بين إبراهيم مصطفى أن عبد القاهر الجرجاني أضفى على النحو صبغة جديدة تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيّن أن للكلم نَظْمًا وأن رعايةَ هذا النَّظْمِ وإتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وقال لقد آن لمذهب الجرجاني أن يحيا، وأن يكون سبيل البحث النحوي [1]. وهذا ما أثبته حسان تمام في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها عند حديثه عن نظرية النظم، يقول: "ولقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر رحمه الله بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب. ومع قطع النظر عن رأيي الشخصي في قيمة البلاغة العربية بعامة من حيث كونها منهجا من مناهج النقد الأدبي وعن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها في هذا المجال أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر"[2].

---

(1)- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص16-20.

(2)- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص18-19.

الخاتمة

الخاتمة:

على الرغم من أن ذكر هذا العنوان يدل على أننا وصلنا إلى نهاية هذه الدراسة إلاّ أننا نعتبر هذا البحث بمثابة البداية لدراسات أخرى نظرا لما يحتاجه الموضوع من تعمق وإضافات وحسبنا في ذلك الوقوف عند هذه النتائج:

– التعليق مصطلح نحوي جعله النحاة عنوانا للزوم إبطال عل الأفعال القلبية المتصرفة لفظا لا محلا بسبب الفصل بينها وبين معموليها (المبتدأ والخبر) بـ لام الابتداء أو همزة الاستفهام، أو النفي.

– عبد القاهر الجرجاني استفاد ممن سبقوه في فكرة النظم وطوّر فيها وتميز بها.

– إنّ تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها من بعض اتخذه الجرجاني أساسا لنظريته في البلاغة والنقد.

– فكرة النظم لها جذور ممّا كتبه النحاة والبلاغيون العرب والغربيون، فما تحدّث عنه أرسطو في كتابه "الخطابة و"فن الشعر" عن الشاعر والناظم وما يحتاجه الناظم لاختيار الألفاظ وترتيبها والعناية التامة بذلك لخير دليل على قدم هذه الفكرة أي النظم، وما ذكره الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" عن وصول الباحثين الهنود وعنايتهم بنظرية النظم ومستوى الثقة مقارنة مع الأداء في بيئات أخرى يدعم جذور هذه الفكرة.

– أن الجرجاني لم يقف اتجاه النحو موقفا واحدا، بل سعى إلى مزج البلاغة والنحو وبالأخصّ علم المعاني ما جعلنا أمام مصطلح "معاني النحو".

– اعتبر الجرجاني علم النحو علما ذا مفهوم شامل غير محصور في البحث في أواخر الكلمات.

– النظم عند الجرجاني ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض.

– الكلم عنده ثلاث: اسم وفعل وحرف، والتعليق فيما بينها طرق معلومة لا تخرج عن ثلاثة هي: تعلق اسم باسم، واسم بفعل، وتعلق حرف بهما.

– أن النظم ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو.

– القاعدة النحوية ليست الهدف، وإنما الهدف هو الدلالة على المعنى، لذلك كان للنحو عند الجرجاني معنى واسع أخذ به البلاغيون.

– النظم عند الجرجاني هو نظم للمعاني النحوية في نفس المتكلم لا بناء الكلمات في صورة جميلة.

– الترتيب عنصر مهم في نظرية النظم، فترتيب المعاني يكون في النفس على ما يقتضيه العقل، فترتيب معاني الألفاظ يكون في النفس وليس في ترتيب وتوالي الألفاظ في النطق.

– سن الجرجاني نظريته على التعليق واعتبره أساس النظم من خلال العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة القرائن، وتحديد معاني الأبواب في السياق اللغوي.

– إنّ الألفاظ عند الجرجاني تقع مرتبة على المعاني المرتبة في النفس، فترتب المعنى أولا في نفسك ثم تحدوا على ترتيب الألفاظ في نطقها.

– السياق عند الجرجاني هو نقطة البداية، فلا يمكن وجود كيان للتعبير إلا من خلاله، وحينها من الواجب رصد السياق ثم البحث عن الألفاظ وعلاقتها فيه ثانيا.

– إن السياق اللفظي أو ما يعرف بالنظم له أهمية قصوى في قيمة الكلمة واستعمال البلاغيين وسائله في الدلالة على المعنى.

– المقام عند البلاغيين معيار جمالي فمراعاته وعدم ذلك حكم بين البلاغة من عدمها.

– القرائن تفيد في تحديد المعنى النحوي من خلال العلاقات السياقية.

إن ما جاء في مفهوم التعليق من شأنه أن يُسهم في إيضاح كثير من المسائل اللغوية ،فلا غروَ أنُ يتخذ سبيلا لتيسير النحو في العصر الحديث ،والشاهد على ذلك ما جاء به تمّام حسّان في نظرية تضافر القرائن التي بناها على مفهوم التعليق عند عبد القاهر الجرجاني .

جريدة المظاهر

جريدة المظانّ

❖ القرآن الكـــــــريم

➢ المصـــــادر والمراجـــــع:

➢ المصـــــادر :

أ-المصـــادر التراثية :

- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني ،تحقيق محمود شاكر أبو فهر ، مكتبة الخانجي ، مصر، ط 01 ،1991.
- الأصول في النحو، ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، ط 03 ، 1988.
- الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط 01، 2003.
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني ، دار المعارف ، مصر ، ط 03 ، 1976 .
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ، تعليق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، مصر، ط 05 ، 2004 .
- الصناعتين ، أبو هلال العسكري ، تحقيق مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط 01، 1981.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط 03، 1996.
- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبط وكتابة وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 02، 1987.

ب-المصادر الحديثة :

- النظم العربي بين النظرية والتطبيق ، عبد العزيز عرفة، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ، مصر ، ط 01 ، 1974.

➢ المراجـــع :

أ-المراجع التراثية :

- الإمتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيدي ، ضبط وشرح أحمد أمين وأحمد الزين ، دار مكتبة الحياة ، لبنان ، د ط ، د ت .
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار التراث، مصر، ط 02، 1972.
- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ، محمد أبو موسى ، دار الفكر ، مصر ،د ط ، د ت .
- البيان والتبيين، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط 07، 1998.
- الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، ط 01، 1985.
- الحيوان ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط 02 ، 1966.
- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ، ط 01 ، 1989.
- سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط 01 ، 1982.
- شرح الأنموذج في النحو ، الزمخشري ، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب ، مصر ، ط 01 ، 1990 .
- شرح الرضي على الكافية ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ، ط 02، 1996.
- شرح المفصل للزمخشري ، ابن يعيش الموصلي ، تحقيق إيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط 01، 2001.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمّد خير طعمه الحلبي ، دار المعرفة ، لبنان ، د ط ، د ت .
- الشعر والشعراء ، ابن قتيبة، دار الحديث ، مصر ، د ط ، 2002 .
- العمدة في صناعة الشعر ونقده ، ابن رشيق القيرواني ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط 01 ، 1907.
- الكامل في اللغة والأدب ، المبرد،تحقيق عبد الحميد هنداوي ،المجلد 03 ،وزارة الأوقاف السعودية ،السعودية ،د ط ، د ت،
- المدخل إلى دراسة البلاغة العربية ، السيد أحمد خليل ، دار النهضة العربية ، لبنان ، ط 01 ، 1968.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب بن علي، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط 02 ، 2000.

- المفصّل في علم العربية، الزمخشري، تحقيق فخر صالح قباوة ، دار عمار، سوريا ، ط 01، 2004.
- المقتضب، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، مصر، ط 01 ، 1994.
- المقرّب، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط 01 ، 1998.
- همع الهوامع في شرح الجوامع، السيوطي، تحقيق عبد العاي سالم مكروم، ، مؤسسة الرسالة، لبنان ، ط 02 ، 1987.

ب-المراجع الحديثة :

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر، د ط ، 2012.
- الأسس الجمالية في النقد العربي غرض وتفسير ومقارنة ، عز الدين إسماعيل، دار الفكر العربي ، مصر، ط 02، 1968.
- البلاغة والأسلوبية ، محمد عبد المطلب ، أدبيات ، مكتبة لبنان ناشرون ، المكتبة المصرية اللبنانية للنشر ، مصر ، ط 01، 1994.
- البيان في روائع القرآن ، تمام حسان ، عالم الكتب ، مصر ، ط 01، 1993.
- تأريخ النقد العربي من القرن الخامس إلى العاشر هجري ، محمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر ، د ط ، د ت.
- الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق ، محمد نور الدين المنجد ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، ط 02 ،1997.
- التفكير البلاغي عند العرب ، حمادي صمّو ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، تونس ، د ط ، 1981.
- الخطابة ، أرسطو طاليس، ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، الترجمة العربية القديمة ، وكالة المطبوعات ، لبنان ، د ط ، 1979.
- دراسات بلاغية ، بسيوني عبد الفتاح فيود ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط 01، 1989.
- دراسات في علم اللغة ، كمال محمد بشر ، دار المعارف ، مصر، د ط ، 1973.
- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط 05، 1984.
- شرح ديوان امرئ القيس ، حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة ، مصر، ط 03 ،1953.
- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها ، البدراوي زهران ، دار المعارف ، مصر ، ط 04 ، 1987 .

- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده ، أحمد مطلوب ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط 01، 1973.
- علم الوضع، عبد الرزاق أحمد الحربي،مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، العراق،د ط ، 2006.
- في المصطلح الإسلامي ، إبراهيم أسمراني ، دار الحداثة ، لبنان ، ط 01، 1990.
- في الميزان الجديد ، محمد مندور، دار نهضة مصر، مصر ، ط 01، 1988.
- اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، مصر ، ط 04، 2000.
- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، دار الأمان، المغرب، ط 01، 2013.
- المصطلح النحوي، عوض محمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات ،السعودية ، ط 01، 1981.
- النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، مصر، ط 01، 2005.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، دار نوبار للطباعة، مصر، ط 01، 1997.
- النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، دار نهضة مصر، مصر ،ط 01، 1996.

ج-المراجع الأجنبية المترجمة :

- فنّ الشعر ، أرسطو ، ترجمة ابراهيم حمادة ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، د ط ، د ت.
- محاضرات في الألفية العامة ، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوسف غازي ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، د ط ، 1986.

الدواوين :

- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ط 02 ، 1996 .

الرسائل الجامعية :

- الخطاب القرآني ، دراسة في العلاقة بين النص والسياق، رسالة دكتوراه ، خلود العموش ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط 01، 2008.
- المصطلحات النحوية في آثار الزمخشري ، رسالة دكتوراه ، رياض محمد عصمان، قسم الآداب واللغات ، جامعة ليون– جامعة بيروت، 2008.

➢ المقالات والبحوث المنشورة :

- أثر الفهم اللغوي في فهم المصطلحات العلمية، سعيد بن محمد القرني،مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، السعودية ، الجزء 17، العدد 29، 2004.
- إشكالية ترجمة مصطلحات النحو العربي، أحمد التيجاني جالو، مجلة ترجمان ، المغرب ،العدد 01، 2003.
- الإلغاء والتعليق في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، أسامة ألماز، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العراق، العدد 30 ، 2012.
- تعدد المصطلح وتداخله، خالد بسندي، مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، سوريا، العدد 98، 2005
- التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، مصطفى النحاس، بحث منشور في كتاب " تمام حسان رائدا لغويا "، عالم الكتب ، مصر ، ط 01 ، 2002.
- حروف المعاني وزيادتها في التركيب، علي النوري، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا ، العدد 12، 1995.
- علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما وحديثا، محمد قنون الراشدي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد 08، العدد 15، 2014.
- المصطلح العربي شروطه وتوحيده ، علي توفيق الحمد ، مجلة جامعة الخليل للبحوث، الأردن ، المجلد 02، العدد 01، 2005.
- المصطلح ومشكلات تحقيقه، إبراهيم كايد محمود، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، العدد 97، 2005.
- المعجم والصرف، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة المعجمية، تونس، العدد 07، 1991.
- نكت النكت، عوض بن حمد القوزي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،سوريا ، الجزء 04، المجلد 62، 1987.

➢ المعاجـــــم :

أ- معاجم الألفاظ :

- الصحاح ، الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ط 04 ، 1990 .
- لسان العرب، ابن منظور،تحقيق هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ،مصر ، د ط، د ت .
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة، مصر، ط 01 ، 1999.

- الوسيط، مجمع اللغة العربية، مصر ، ط 04 ، 2004.

د- المعاجم المتخصصة :

- كتاب التعريفات، الشريف علي الجرجاني، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط 01، 1995.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، لبنان، ط 01، 1996.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقدمة..... أ

المدخل: علم الوضع وأثره في الدرس اللغوي القديم..... 01

علم الوضع وعلم المصطلح..... 01

علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما..... 02

الفصل الأول: التعليق وأبعاده في الدرس اللغوي..... 07

المبحث الأول: التعليق وتداخل المصطلحات في الدرس اللغوي..... 07

المطلب الأوّل: أسباب التداخل..... 07

المطلب الثاني: آثاره..... 13

المطلب الثالث: بعض الحلول المقترحة..... 19

المبحث الثاني: مصطلح التعليق بين النحو والبلاغة..... 22

المطلب الأوّل: جذور المصطلح اللغوية..... 22

المطلب الثاني: التعليق عند النحويين..... 26

المطلب الثالث: جذور التعليق عند البلاغيين..... 29

الفصل الثاني: التعليق من خلال نظرية النظم..... 33

المبحث الأول: النظم عند عبد القاهر الجرجاني..... 33

المطلب الأول: علاقة النحو بالنظم..... 33

المطلب الثاني: مفهوم النظم عند الجرجاني..... 39

المطلب الثالث: أسس نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني..... 45

المبحث الثاني: التعليق في علاقته بالنظم..... 53

المطلب الأول: اللفظ والمعنى..... 55

المطلب الثاني: الحال والمقام..... 63

المطلب الثالث: القرينة..... 69
الخاتمة..... 74
جريدة المظانّ..... 76
فهرس الموضوعات..... 81